جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية

Role of Independent Election Commission in Jordanian Elections in ٢٠١٦ from the Point of View of the Ministry of Interior Employees

إعداد الطالب

بلال عاطف عبد الكريم القاضي

الرقم الجامعي

١٧٧٠٦٠٠٠٠٧

المشرف

الاستاذ الدكتور هاني اخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الدراسي الصيفي

٢٠١٨-٢٠١٩

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Scanned with CamScanner

التفويض

أنا الطالب: بلال عاطف القاضي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع

التاريخ ٢٠١٩/٨/٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام 2016 من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية

Role of Independent Election Commission in Jordanian Elections in 2016 from the Point of View of the Ministry of Interior Employees

إعداد الطالب بلال عاطف عبدالكريم القاضي
الرقم الجامعي:
بإشراف الأستاذ الدكتور
هاني اخو ارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور هاني أخو ارشيده، مشرفاً ورئيساً	
الأستاذ الدكتور صايل السرحان، عضواً	
الدكتور وصفي الشرعة، عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 2019/8/8
الفصل الدراسي الصيفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب: بلال عاطف عبد الكريم القاضي الرقم الجامعي: ١٧٧٠٦٠٠٠٧

التخصص: العلوم السياسية .

أعلن بأنني التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتاب الرسائل والأطاريح العلمية.

كما أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التَّخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... **التاريخ:** ٢٠١٩/٨/٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى تلك الروح الطاهرة التي أوصلتني إلى ما أنا عليه الآن رغم رحيلها عني، إلى من كنت أتمنى من الله أن يكون معي في هذه اللحظة وأنا أحصل على شهادة الماجستير

أبي –رحمه الله–

إلى الحب والحنان .....إلى القلب الأبيض..... إلى من قدمت الكثير ولم تبخل علي بشيء .... إلى من زرعت الورد في دربي

أمي الغالية

إلى من شجعتني ووقفت بجانبي وقدمت لي الاهتمام

زوجتي الغالية

إلى قرة عيني وفلذة كبدي

أبنائي نشمي وسعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور هاني اخو ارشيدة، لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة المتواضعة، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور صايل السرحان، والدكتور وصفي الشرعة، لتفضلهم بقراءة الرسالة وإبداء الملاحظات عليها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني ووقف بجاني لإتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر إلى جامعة آل البيت التي هيئت لنا كل سبل العلم الحديث.

الباحث

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... **ب**

قرار لجنة المناقشة ..... **ج**

إقرار والتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت ..... **د**

الإهداء ..... **ه**

الشكر والتقدير ..... **و**

قائمة المحتويات ..... **ز**

قائمة الجداول ..... **ط**

قائمة الملاحق ..... **ك**

الملخص ..... **ل**

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **١**

المقدمة ١

أولاً: مشكلة الدراسة ٢

ثانياً: أهمية الدراسة ٤

ثالثاً: أهداف الدراسة ٥

رابعاً: فرضيات الدراسة ٥

خامساً: متغيرات الدراسة، والتعريفات الاصطلاحية والإجرائية ٦

سادساً: حدود الدراسة ٨

سابعاً: نموذج الدراسة ٩

ثامناً: الدراسات السابقة ١٠

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني ماهية الانتخابات ومؤشراتها ١٨

المبحث الاول: الانتخابات ١٨

المبحث الثاني: المعايير الدولية للانتخابات ٣٢

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات ٤٠

منهجية الدراسة ٤٠

مجتمع وعينة الدراسة ٤٠

أداة الدراسة ٤٢

المعيار الإحصائي ٤٥

إجراءات الدراسة ٤٦

المعالجات الإحصائية ٤٦

الفصل الرابع نتائج الدراسة وتفسيراتها ٤٧

النتائج المتعلقة بالمجال الأول ٤٧

النتائج المتعلقة بالمجال الثاني ٤٩

النتائج المتعلقة بالمجال الثالث ٥١

النتائج المتعلقة بالمجال الرابع ٥٣

الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات ٦٨

المراجع ٧١

الملاحق ٧٨

ABSTRACT ٨٧

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
١	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية
٢	معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل
٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة المستقلة للانتخاب مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.
٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.
٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي
٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الأولى والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة الانتخابية
٨	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الثانية والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو تحقيق النزاهة
٩	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الثالثة والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو تحقيق الشفافية
١٠	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الثالثة والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو تحقيق الحياد
١١	المؤشرات الإحصائية
١٢	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الرئيسية والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو دور الهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات عام ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
ملحق (١)	الاستبانة
ملحق(٢)	قائمة بأسماء المحكمين
ملحق(٣)	كتاب تسهيل المهمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية

إعداد: بلال عاطف عبدالكريم القاضي

المشرف الاستاذ الدكتور

هاني اخو ارشيدة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات ٢٠١٦. ولتحقيق هدف الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (٢٠٠) موظفاً من موظفي وزارة الداخلية الأردنية تم اختيارهم عشوائياً. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وتم بناء استبانة تقيس دور الهيئة المستقلة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية. بينت النتائج أن دور موظفي الهيئة المستقلة للانتخابات في انتخابات عام ٢٠١٦ كان إيجابياً. وأظهرت النتائج إلى أن الدور المهم للهيئة المستقلة للانتخابات ساهم بشكل كبير في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية داخل الأردن، حيث أثمرت جهود العاملين فيها في خفض مستوى الأخطاء المرتكبة في العملية الانتخابية. وكشفت نتائج الدراسة أن الهيئة المستقلة للانتخابات قد حرصت على إجراء انتخابات حرة تتصف بأعلى درجات الشفافية والمصداقية، مما انعكس إيجابياً على العملية الديمقراطية. وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الهيئة بعقد اللقاءات مع الجامعات، والأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني للتعريف بالهيئة وتوضيح آلية عملها، والتشجيع على المشاركة في العملية الانتخابية.

الكلمات المفتاحية: الهيئة المستقلة للانتخاب، انتخابات عام ٢٠١٦، موظفو وزارة الداخلية الأردنية، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

اكتسبت الانتخابات العربية مؤخراً أهمية كبيرة وزخماً كبيراً بعد أن ظلت لعقود مجرد عملية صورية وشكلية لتكريس حكم النخب السياسية والاجتماعية، ومصدر هذا الزخم هو تنامي حجم المشاركة السياسية الواسعة عقب الثورات العربية، وإنتاج الانتخابات لنخب جديدة ما كان لها أن تشارك في السلطة لولا الحراك الذي أحدثته هذه الثورات، وإجراء انتخابات حرة.

وفي الأردن، فقد تراوح النظام الانتخابي بين عدة نظم انتخابية منذ نشأة الدولة الأردنية حتى الزمن الحاضر؛ فانتقل النظام الانتخابي من الانتخاب غير المباشر في عهد إمارة شرق الأردن إلى الانتخاب المباشر في الزمن المعاصر، وفي عام ٢٠١٦، صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم(٦) لسنة ٢٠١٦، والذي جاء بعد تعديلات دستورية شاملة في عام ٢٠١١، والتي تعتبر من أكبر التعديلات التي طرأت دفعة واحدة على الدستور الأردني، والتي شملت تعديلاً على عشرين مادة من نصوص القانون، واستحدثت هذه التعديلات لأول مرة إنشاء المحكمة الدستورية التي تعد مطلباً للحقوقيين والقانونين، إلى جانب إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، والتي تشرف على العملية الانتخابية، إضافة لاستعراض العديد من القضايا الحديثة والهامة والتي لم تتطرق إليها التعديلات التي طرأت على الدستور في سنوات سابقة (كراسنة، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شرحت المادة (٦٧) من التعديلات عملية انتخاب مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقا لقانون للانتخاب، كما أشارت إلى إنشاء هيئة مستقلة تشرف على

العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، وتشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء (مجلس النواب، ٢٠١٦).

وتعد الهيئة المستقلة للانتخابات الجهة التي تتولى على الإشراف وإدارة العملية الانتخابية وتنظيمها بحسب تعليمات الدستور الأردني وتشريعاته، بما يضمن تحقيق الانتخابات العادلة، والنزيهة، وتحقق مبادئ تكافؤ الفرص، وسيادة القانون، فوجود الإدارة السليمة للعملية الانتخابية والإشراف عليها يعدمن أهم المراحل التي تساهم في تحقيق الديمقراطية (المسيعدين والمراشدة، ٢٠١٧). وجاءت هذه الدراسة لتبين دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية.

أولاً: مشكلة الدراسة

تأسست الهيئة المستقلة للانتخاب عام ٢٠١١ كجهة مستقلة تعنى بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها دون تدخل أو تأثير من أي جهة، وتعد الهيئة إحدى ثمرات الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعبر عن استجابة المؤسسة الرسمية للمطالب الشعبية. وقد تأسست الهيئة بهدف ضمان إجراء انتخابات نيابية تتوافق مع المعايير الدولية، وبما يكفل إعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ومخرجاتها، ومعالجة تراكمات الماضي السلبية والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات وخطواتٍ إصلاحية.

وعلى الرغم مما تقوم به الهيئة المستقلة للانتخابات، إلا أنه هناك عدداً من المشكلات، وأوجه القصور التي تظهر خلال العلمية الانتخابية، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما دور المعايير الدولية للانتخابات التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات ٢٠١٦؟
٢- ما دور النزاهة التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات ٢٠١٦؟
٣- ما دور الشفافية التي تنتهجها التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات ٢٠١٦؟
٤- ما دور الحياد الذي تنتهجه الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات ٢٠١٦؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو التعرف على دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية. وتتمثل الأهمية من تناولها جانبين مهمين، وهما:

- **الأهمية العلمية:** إذ تبرز الأهمية النظرية من خلال ما تقدمه الدراسة من معلومات حول الهيئة المستقلة في الانتخابات، والتي تعد من أهم المراحل في تعزيز تحقيق الديمقراطية، والتي تعد من المؤشرات الأساسية للعدالة، والنزاهة، والشفافية.
- **الأهمية العملية:** تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في موضع مهم يبحث في ردة فعل موظفي وزارة الداخلية، كون كانت الفترات السابقة تدار من قبل وزارة الداخلية وموظفيها، وهذا جعل الكثير من الصلاحيات التي كانت لديهم، وهذا ما يبرز أهمية
- الدراسة بشكل كبير. كما أن هذه الدراسة ستبرز أهمية ودور الهيئة المستقلة للانتخابات في فترة حديثة نسبياً، والذي سيوجه الأنظار نحوها، والتعزيز من الثقة بها وبدورها في العملية الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على النقاط التالية:

١. التعرف على دور الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات عام ٢٠١٦.

٢. الكشف عن دور المعايير الدولية التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات عام ٢٠١٦.

٣. استكشاف دور النزاهة التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات عام ٢٠١٦.

٤. إدراك على دور الشفافية والحياد التي تنتهجها التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخابات في نتائج انتخابات عام ٢٠١٦.

رابعاً: فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة الرئيسة في ما يلي:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات بأبعادها (شخصية رئيس وأعضاء هيئة المفوضية، النزاهة، الشفافية، والحياد)، في نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

١. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لشخصية رئيس وأعضاء لجنة المفوضية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

٢. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق النزاهة من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

٣. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الشفافية، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

٤. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الحياد، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

خامساً: متغيرات الدراسة، والتعريفات الاصطلاحية والإجرائية

متغيرات الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

- **المتغير المستقل**: الهيئة المستقلة للانتخاب.
- **المتغير التابع**: اتجاهات موظفي وزارة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

- **قانون الانتخاب:** هو قانون الانتخاب رقم (٦) الصادر بتاريخ ١٥ آذار ٢٠١٦ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٣٨٦) الصفحة ١٤٤٢.
- **الترشح:** هو الفرد الناخب الذي تم قبول مشاركته في الانتخابات النيابة، بالاستناد إلى أحكام الدستور، خلال الفترة الزمنية المحددة للانتخابات (الهيئة المستقلة للانتخاب، ٢٠١٩).

ويعرف إجرائياً بأنه: أن يتقدم الفرد نحو شغل منصب سياسي في الأردن.

- **الانتخاب:** هو ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة (الباز، ٢٠٠٢، ص: ٤٢).

ويعرف إجرائياً بأنه: العملية السياسة، والإجراء التنفيذي لعملية الاقتراع الهادف إلى اختيار ممثلين للمجلس النيابي من قبل الناخبين الذين يحق لهم التصويت طبقاً للقوانين النافذة.

- **الهيئة المستقلة للانتخاب:** هي جهة مستقلة تعنى بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها دون تدخل أو تأثير من أي جهة. وتعد الهيئة إحدى ثمرات الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وتعبر عن استجابة المؤسسة الرسمية للمطالب الشعبية (موقع الهيئة المستقلة للانتخابات، https://iec.jo، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٥).
- **وزارة الداخلية الأردنية:** هي وزارة الداخلية الأردنية والتي تسعى إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون والعدالة للمساهمة في بناء مجتمع يتمتع بأعلى مستويات الأمن والسلم المجتمعي، وإلى تقديم خدمات أمنية وتنموية وإدارية بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية تجذيرا لنهج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللامركزية والشراكة الفاعلة مع كافة قطاعات المجتمع وتعزيز دور المواطن في صناعة القرار التنموي.

سادساً: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** عام ٢٠١٦، حيث جرت انتخابات مجلس النواب الثامن عشر.
- **الحدود المكانية:** جميع الوحدات الادارية التابعة لوزارة الداخلية حيث جرى الاقتراع لانتخاب مجلس النواب الثامن عشر، بإشراف الهيئة المستقلة للانتخابات
- **الحدود القانونية:** قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦.
- **الحدود الموضوعية:** الهيئة المستقلة للانتخابات، الانتخابات، الدستور الأردني، الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني بن الحسين المتعلقة بالانتخابات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: نموذج الدراسة

يبين الشكل التالي نموذج الدراسة الحالية:

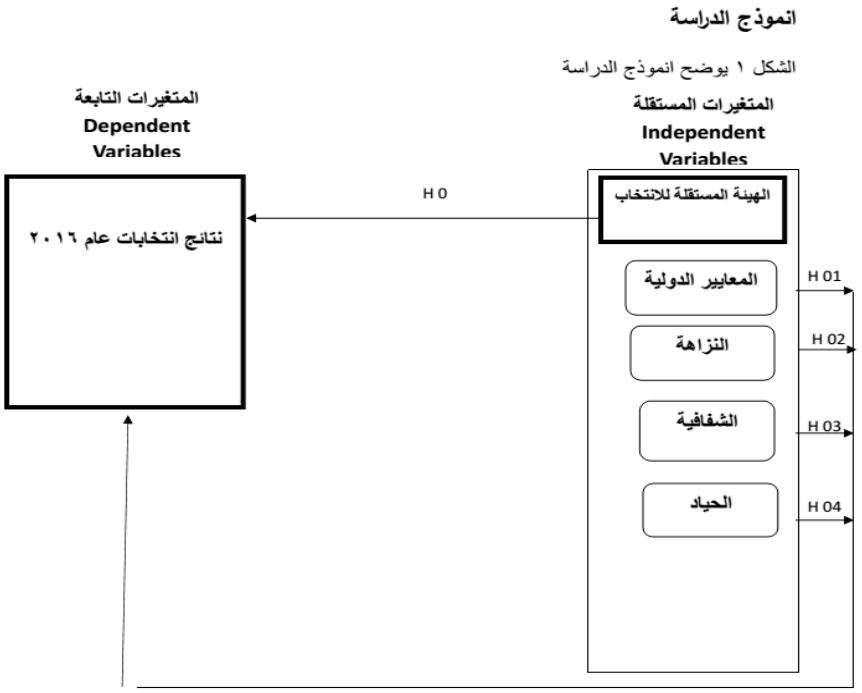

الشكل رقم ١: من إعداد الباحث اعتماداً على أهداف الهيئة المستقلة للانتخاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة

لم يجد الباحث أي دراسة ذات علاقة مباشرة بدراسته، لذا تم البحث عن الدراسات التي تتعلق بموضوع الانتخابات بشكل عام، وقد تمكن الباحث من الوصول إلى الدراسات التالية:

الدراسات باللغة العربية

١- دراسة الخوالدة (٢٠١٧) في الأردن بعنوان **"النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦ دراسة تحليلية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة النظام الانتخابي الأردني، والذي جرت بموجبه الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦، والتعرف إلى كيفية تعامل الدستور الأردني وقانون الانتخاب لمجلس النواب مع النظام الانتخابي، والتعرف على حق الانتخاب، وحق الترشح لعضوية مجلس النواب الأردني، وسمات النظام الانتخابي الأردني. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وجميع تعديلاته، حدد الانتخاب بأنه انتخاب عام ومباشر وسريّ، بينما لم يُحدد نوع النظام الانتخابي، وأحال ذلك إلى قانون الانتخاب لمجلس النواب، وأن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، وتعديله أخذ بنظام انتخاب التمثيل النسبي (القائمة المفتوحة). وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب بحيث يتم زيادة عدد المقاعد النيابية، واعتماد النظام الانتخابي المختلط الذي يقوم على الجمع بين نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر الفردية، وأن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى الدوائر الانتخابية الكبيرة على مستوى المحافظات ومناطق البدو، والدوائر الانتخابية الصغرة على مستوى التقسيمات الإدارية داخل المحافظات ومناطق البدو.

٢- دراسة السرحان (٢٠١٧) في الأردن بعنوان **"أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي مجلس النواب الثامن عشر: دراسة حالة"**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي مجلس النواب الثامن عشر كدراسة حالة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام تحليل النظم، والمنهج التاريخي، والمنهج القانوني. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أهمها: أن التصويت يعد من أكثر الأنشطة السياسية التي يقوم بممارستها المواطن، ولذلك يقوم بعض الساسة بتكييف سياساتهم بحيث يستطيعوا الحصول على العدد الأكبر من أصوات المواطنين. وأوصت الدراسة بضرورة اعتبار أن المرأة نصف المجتمع، وبرفع نسبة الكوتا النسائية إلى (٢٥) مقعداً في الانتخابات القادمة، على اعتبار أن المرأة الأردنية كانت ولا تزال أحد الفاعلين الأساسيين في المجتمع الأردني خاصة في مجال التعليم.

٣- دراسة المسيعدين والمراشدة (٢٠١٧) في الأردن بعنوان "**دور الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات في النزاهة العملية الانتخابية في الأردن**"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة المستقلة في الإشراف على الانتخابات، ومدى نزاهتها في أدائها لهذه المهمة. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهجية النوعية المستندة إلى تحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، أهمها: وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات وبين النزاهة في العملية الانتخابية، وأن الهيئة المستقلة للانتخابات تعد تطوراً معيارياً في العملية الانتخابية، وأن الانتخابات تميزت بقبول واسع لنتائجها، والذي تمثل بمحدودية عدد الطعون. وأوصت الدراسة بضرورة إصدار تعليمات تلزم المرشحين إنشاء حسابات بنكية مخصصة للحملات الدعائية، وضرورة اطلاع الهيئة المستقلة للانتخابات على جميع كشوفات الحسابات، ومن بينها التبرعات، والمساهمات، وضرورة أن تكون الهيئة مستقلة مالياً وإدارياً من مختلف الجوانب المرتبطة بأنشطتها، ضمن نصوص القانون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- دراسة بلص (٢٠١٨) في الأردن بعنوان "**التنظيم القانوني للهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية: دراسة تحليلية**"

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنظيم القانوني للهيئة المستقلة للانتخاب، ودورها، والمهام الموكلة إليها قبل، وخلال، وبعد العملية الانتخابية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن وجود الهيئة المستقلة للانتخابات في ظل التركيبة المعقدة لعملية الانتخاب في المملكة يعد من الركائز الأساسية في العملية الانتخابية، لضمان نجاح العملية الانتخابية.

٥- دراسة الشخابنة (٢٠١٨) في الأردني بعنوان "**دستورية كوتا الأقليات في قانون الانتخاب الأردني رقم(٦) لسنة ٢٠١٦**".

هدفت الدراسة لاستعراض وتحليل بنود ونصوص قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، والتعرف على الأقليات في الأردن بشكل عام، بالإضافة إلى البحث في مدى دستورية كوتا الأقليات في هذا القانون. كشفت النتائج أن قانون الانتخابات الأردني رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ خالف مبدأ المساواة بين الأردنيين وعدم التمييز بينهم الذي أقره الدستور عندما خصص وحدد مقاعد للنساء بموجب المادة (٨/ب)، ولأن نظام الكوتا يُمثل إخلالاً بمبدأ المساواة بين المواطنين كواحد من أهم المبادئ الدستورية، كما يُخالف نظام الكوتا مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، ويؤدي نظام الكوتا إلى الإلغاء الجزئي لصوت الناخب. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون الانتخابات النيابية في الأردن بما يتلاءم مع مواد ونصوص الدستور التي تكفل لجميع المواطنين الحرية والمساواة فيما بينهم دون تمييز، وضمن نطاق واختصاصات السلطة التشريعية وخاصة فيما يتعلق بتقسيم الأردن إلى مناطق انتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

١- دراسة لوبيز-بنتور (Lopez-Pintor, ٢٠٠٠) في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان " **Electoral management bodies as institutions of governance**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنظمة وهيئات إدارة العملية الانتخابية في دول العالم. اشتملت عينة الدراسة على (١٤٨) دولة من مختلف المناطق الجغرافية تم اختيارها عشوائياً. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام تحليل المحتوى للوثائق الرسمية الخاصة بقانون الانتخابات في كل دولة من دول عينة الدراسة. كشفت نتائج الدراسة أن دول العالم الأول لديها قوانين انتخابية تتصف بالاستقلالية والشفافية للهيئات المسؤولة عن الانتخابات البرلمانية والرئاسية فيها، بينما كانت القوانين المطبقة في دول العالم النامي غير قادة على الوصول لمستوى مقبول من النزاهة والشفافية.

٢- دراسة مؤسسة براك للحوكمة والتطوير (Brac Institute of Governance and Development, ٢٠٠٨) في بنغلادش بعنوان " **Bangladesh election commission: Policy note**".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة الانتخابية والوظائف التي تقوم بها. استخدمت الدراسة المنهجية النوعية القائمة على مراجعة القوانين الخاصة بالانتخابات. ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام تحليل المحتوى. بينت نتائج الدراسة أن الهيئة المستقلة للانتخابات تقوم بدورها بناء على عدة مرتكزات، أهمها: عدم التدخل من قبل الحكومة، وتعيين رئيس وأعضاء هيئة الانتخابات من قبل البرلمان المنتخب، والاستقلالية المالية للهيئة؛ المساءلة وتعزيز الشفافية، إذ يشير الدستور في بنغلادش أن الهيئة المستقلة للانتخابات مسؤولة لوحدها عن سير العملية الانتخابية، وضمان الشفافية فيها.

٣- دراسة فرانز (Franz, ٢٠١٣) في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "**The federal election commission as regulator: the changing evaluations of advisory opinions**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور هيئة الانتخابات الفيدرالية كمنظم للعملية الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية. استخدمت الدراسة المنهجية المسحية، إذ تم إجراء مسح لعينة مكونة من (١٥٠٠) من الخبراء والمختصين في الانتخابات. أظهرت النتائج أن الهيئة الانتخابية تقوم بمهام تنظيم عملية الانتخابات قبل البدء فيها من خلال إحصاء عدد الناخبين الذي يحق لهم الاقتراع قبل فترة كافية وإصدار جداول الناخبين، وتطوير شروط الترشح للانتخابات بالرجوع إلى النصوص المطبقة في الدستور الأمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- دراسة شانتون (Shanton, ٢٠١٩) في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "**The state and local role in election administration: Duties and structures**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأجهزة التابعة للولاية في إدارة العملية الانتخابية من حيث الواجبات وهيكلة تلك الهيئات. وعملت الدراسة على تحليل الوثائق الرسمية الخاصة بدور السلطات الفدرالية، سلطات الولاية، والسلطات المحلية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن السلطات الفدرالية، وسلطات الولاية، والسلطات المحلية تتشارك المسؤولية في واجب إدارة العملية الانتخابية من أجل ضمان الاستقلالية والشفافية فيها. كشفت النتائج إلى أن أدوار تلك السلطات تتمثل في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالعملية الانتخابية، وإجراء العملية الانتخابية حسب ما هو منصوص في القوانين الانتخابية والفدرالية الخاصة بالولايات.

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

بالرجوع إلى الدراسات السابقة، يلاحظ أن الدراسات تختلف عن الدراسة الحالية من حيث الهدف، إذ هدفت دراسة عز الدين (٢٠١٥) إلى التعرف على ضمانات حق الانتخاب في القانون، وهدفت دراسة تسي (Tsie,٢٠٠٣) إلى التعرف على دور ووظائف هيئة الانتخابات المستقلة، وهدفت دراسة مؤسسة براك للحوكمة والتطوير (Brac Institute of Governance and Development, ٢٠٠٨) إلى التعرف على دور الهيئة الانتخابية والوظائف التي تقوم بها. استخدمت الدراسة المنهجية النوعية القائمة على مراجعة القوانين الخاصة بالانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تم إجراء عدد من الدراسات حول الانتخابات والهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن، إلا أنها تختلف مع الدراسة الحالية من حيث الهدف، والمنهجية، فهدفت دراسة الخوالدة (٢٠١٧) إلى تحليل النظام الانتخابي الأردني، من خلال استخدام المنهجية النوعية المستندة إلى تحليل المحتوى، وهدفت دراسة السرحان إلى بيان أثر القانون الانتخابي على السلوك المرتبط بالتصويت، وتم استخدام منهجية تحليل النظم، والمنهج القانوني، والمنهج التاريخي، واستهدفت دراسة كل من المسيعدين والمراشدة (٢٠١٨)، وبلص (٢٠١٨) الهيئة المستقلة للانتخابات، من خلال المنهجية المستندة إلى تحليل المحتوى، وهدفت دراسة الشخابنة (٢٠١٨) إلى التعرف على دستورية كوتا الأقليات في قانون الانتخاب الأردني رقم(٦) لسنة ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالمنهج الدراسة، فقد استخدمت دراسة الخوالدة (٢٠١٧) المنهجية الوصفية المستندة إلى تحليل المحتوى، بينما استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، بينما استخدمت دراسة مؤسسة براك للحوكمة والتطوير (Brac Institute of Governance and Development, ٢٠٠٨) المنهجية النوعية القائمة على مراجعة القوانين الخاصة بالانتخابات، واستخدمت دراسة تسي (Tsie,٢٠٠٣)، وفرانز (Franz, ٢٠١٣)، وشانتون (Shanton, ٢٠١٩) تحليل المحتوى، أما الدراسة الحالية، فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

وفي ما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تكونت عينة الدراسة الحالية من موظفين من وزارة الداخلية الأردنية، بينما تكونت عينة دراسة لوبيز–بنتور (Lopez-Pintor, ٢٠٠٠) من الوثائق الرسمية والخاصة بالانتخابات لـــ (١٤٨) دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء أدبها النظري، وصياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها. كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تطوير أداة الدراسة، واختيار المنهجية البحثية المناسبة لطبيعة الدراسة الحالية، وفي اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل النتائج، وفي مناقشة نتائج الدراسة الحالية.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بندرة الدراسات التي تناولت دور الهيئة المستقلة في الانتخابات النيابية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية، مما يعني أنه من الممكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية لمعرفة تصورات العاملين في وزارة الداخلية حول نشاط الهيئات النيابة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

ماهية الانتخابات ومؤشراتها

سيتم في هذا الفصل التعرف على مفهوم الانتخاب، وقانون الانتخاب الأردني، ووزارة الداخلية الأردنية، والهيئة المستقلة للانتخاب، والمعايير الدولية للانتخاب، وعلى دور النزاهة، والشفافية، والحياد في الانتخابات.

المبحث الاول: الانتخابات

إن العملية الانتخابية من أهم المراحل المرتبطة بالبناء الديمقراطي؛ ومن الجانب العملي؛ فإما أن تكون الانتخابات مكرسة للديمقراطية، بأن تكون معياراً للعدالة، والمساواة، والنزاهة، وإما أن تكون بيد السلطة الحاكمة، التي تكرس الظلم، وعدم العدالة، والفساد في نظام الدولة سياسياً، وحرمان المواطنين من حقوقهم، والذي ينعكس سلباً على تحقيق الديمقراطية (اشتيوي، ٢٠٠٧).

المطلب الاول: مفهوم الانتخاب

الانتخاب في اللغة: انْتَخَبَ الشيءَ أي اختاره، والنخبة: ما اختاره منه ونُخْبةُ القَوم ونُخَبَتُهم (ابن منظور، ١٩٩٤، ص: ٦٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخاب اصطلاحاً:

أشار عدد من الباحثين إلى مفهوم الانتخاب، حيث أنه يعبر عن مجموعة من الإجراءات القانونية، والمادية، التي يتم من خلالها تعيين الحكام من قبل الشعب (اشتيوي، ٢٠٠٧).

وعرفها المسيعدين والمراشدة (٢٠١٧) بأنه مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية يتم من خلالها الربط بين الأفراد الناخبين والمرشحين، بهدف تحديد العدد المطلوب لملء المقاعد في المجلس النيابي والذي يتم تحديديه بنص دستوري.

أما السرحان (٢٠١٧)، فقد عرفه بأنه: قيام الناخبين باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية، وإدارية محضة، وذاك من خلال القيام بعملية التصويت، وبصفة عامة ربما استعمل البعض عبارة الاقتراع بمعنى الاختيار عوضاً عن الانتخاب، وربما استعمل مصطلح تصويت قاصداً إعطاء الصوت في الانتخابات، وهذا يعني عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة وإلزامية الحصول على عدد معين من الأصوات بشأن اتخاذ قرار ما (السرحان، ٢٠١٧، ص: ١٣).

وأشار الخوالدة (٢٠١٧) إلى أن الانتخاب هو وسيلة وصول الحكام إلى السلطة بصورة ديمقراطية، وحق طبيعي للأفراد ممارسته أو عدم ممارسته والهدف منه هو اختيار الفرد المناسب لاستلام السلطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف الانتخاب بأنه العملية التي يتم من خلالها إدلاء الأصوات واختيار المرشحين لعضوية المجلس النيابي، للقيام بالمهام المرتبطة بالسلطة نيابة عن المواطنين، وبما يحفظ حقوقهم، ويضمن مصالحهم (شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٩).

الانتخاب في الفقه

ركز بعض الفقهاء على الناحية الإجرائية في الانتخاب؛ فعرفه علي (١٩٩٨) على أنه: الإجراءات والتصرفات ذات الصبغة القانونية وذات الأطراف والمراحل المتعددة التي يخضع تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضا المحكومين من أصحاب السلطة.

وتعرف بأنها: علمية اختيار الناخبين لمرشح أو أكثر بهدف تمثيلهم للشعب في حكم البلاد (الحلو، ٢٠٠٤).

وعرفها عبدالله بأنها: الوسيلة الأساسية والوحيدة التي يتم من خلالها إسناد السلطة في الأنظمة التي تتسم بالديمقراطية المعاصرة من ناحية، ومنح أفراد الشعب حق المشاركة في الحياة السياسية (عبد الله، ١٩٩٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق، فإن التعريفات السابقة للانتخاب تشير إلى كونه أداة لتداول السلطة بصورة سلمية، وآلية لتجسيد حق المشاركة في الحياة السياسية، كما وأشارت التعريفات السابقة إلى ارتباط مفهوم الانتخاب بالديمقراطية بصورة وثيقة، والتي تشير إلى المشاركة في عملية صنع الأفراد للقرار في المجال السياسي من خلال القنوات الرسمية عن طريق التنافس في انتخابات حرة (ماضي، ٢٠٠٩)، حيث أنها تستمد شرعيتها من إرادة الشعب، ويتم التعبير عنها من خلال حق الانتخاب.

وتعد الانتخابات من أهم المؤشرات الرئيسة لنجاح التجربة الديمقراطية، وإحدى الوسائل الهامة التي تتيح المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، إذ إن الانتخابات تمنح المواطن الحق في قبول أو رفض ما يتم طرحه من خيارات سياسية، ومقترح هذه الخيارات (سعد، ومقلد، وإسماعيل، ٢٠٠٥).

مما سبق، فيمكن تعريف الانتخاب بأنه الوسيلة الشرعية التي يتم من خلالها تعيين الممثلين عن أفراد الشعب، ضمن قواعد وإجراءات قانونية ضمن دستور الدولة، يهدف من خلالها تحقيق الديمقراطية ومنح أفراد المجتمع حق المشاركة في أنشطة الدولة من الجانب السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الإصلاح السياسي في الأردن بعد الاحتجاجات العربية

تأثرت الدول العربية بشكل كبير بالحركات الاحتجاجية والثورات الفتي حدثت على بعض الأنظمة؛ حيث خرجت تلك الشعوب متحدية حاجز الخوف، ونادت بالإصلاحات السياسية في بلدانها، كما أن بعضها ارتفع سقف مطالب عدد من الشعوب للمطالبة بالإطاحة بالأنظمة السياسية، وكان ذلك من خلال تنظيم الاحتجاجات السلمية الواسعة في الساحات والمدن، كما في ثورات كل من: تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، وقد نجح عدد من تلك المظاهرات في الإطاحة بالأنظمة السياسية فيها استجابة لرأي الشعب، باستثناء النظام السوري، الذي لم يستجب لمطالب شعبه، واستخدم القمع والقوة على شعبه (لعروسي،٢٠١١).

وقد واجه الأردن هذه الاحتجاجات، وقد استخدم الشعب الأردني الصحف، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمظاهرات السلمية، حيث تم تفهم مطالبات الشعب من إصلاحات، بعد رفضه لما تقترحه وتقوم به القوى السياسية في تحقيقها لأهدافها وعدم سعيها إلى تطبيق الديمقراطية (سلامة، ٢٠١٣)، ويشير هذا الانتقال من الوضع القائم إلى وضع أفضل بالإصلاح السياسي.

ويعرف الإصلاح السياسي بأنه العملية التي يتم من خلالها التعديل أو التطوير في شكل الحكم، وفي العلاقات الاجتماعية داخل الدولة وفي النظام السياسي القائم (مشاقبة، ٢٠١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفه خزاعلة (٢٠١٥) بأنه: التغيير نحو الأفضل لأبنية النظام السياسي، وفق الإمكانيات المتاحة للدولة، بشرط أن يتصف هذا التغيير بالاستمرارية، والتدرج، بما يتواكب مع متطلبات الحياة العصرية لتحقيق التقدم والنمو للدولة وأفراد شعبها. ويرتبط الإصلاح السياسي بالتوسع في الحقوق، والحريات العامة، وحفظ الإنسان وكرامته، تحقيق مبادئ العدالة والمساواة، وتصويب الممارسات الخاطئة في عمل المؤسسات وفي التشريعات، بالاستناد إلى المعايير الدولية للديمقراطية والحرية.

واشتمل الإصلاح السياسي استجابة النظام الأردني للمطالب الشعبية، وتحقيق الإصلاح السياسي، بإجراء تعديلات دستورية على (٤٢) مادة دستورية عام ٢٠١١، وكان من ضمنها: إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، تكون مهمتها الإشراف على العمليات الانتخابية التي تجري في المملكة، بحس بنص الفقرة الثانية من المادة (٦٧)المعدلة من الدستور" تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية، وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى، يقررها مجلس الوزراء" (نصراوين ٢٠١٦).

وفي عام ٢٠١٢، وفي ما يتعلق بقانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات، فقد نصت المادة (٦) المعدلة من الدستور على ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن (٥٠٠) شخص من سبع محافظات، وألا تقل نسبة النساء بينهم عن (١٠%)، وأن تمثل نسبة المؤسسين للحزب السياسي (٥%) من كل محافظة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم صدر قانون الانتخابات رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢، والقانون المعدل رقم (٢٨) لعام ٢٠١٢، وبموجبه، فقد بلغ عدد المقاعد النيابية (١٥٠) مقعداً، تم تخصيص (١٠٨) مقاعداً منها للدائرة الانتخابية المحلية، بينما تم تحديد (١٥) مقعداً للكوتا النسائية، و(٢٧) مقعداً للدائرة الانتخابية العامة (مشاقبة، والخلايلة، ٢٠١٦).

وأشار نصراوين (٢٠١٣) إلى أن هذا التعديل كان طفيفاً على نص القانون الصادر عام (٢٠٠٧). إذ لم تتغير سياسة سيطرة السلطة التنفيذية ولا زالت تمتلك تأسيس الأحزاب السياسية، وتدخل في دورها في العمل وتخد من صلاحيتها.

المطلب الثالث : تعديلات على الدستور الأردني

أنهت التعديلات الدستورية عام ٢٠١١ بعض أشكال سيطرة السلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية، إذ تم تحديد مسؤوليات السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية، وإنهاء حق السلطة التنفيذية في تأجل الانتخابات، وحصر حالة الضرورة لإصدار القوانين المؤقتة، أما في ما يتعلق في حل البرلمان فإن للسلطة التنفيذية الحق في حله، وذلك بشرط أن تتقدم الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها باستقالة بشكل خطي خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز أن يتم تكليف نفس رئيس الوزراء مجدداً بإعادة تشكيل حكومة جديدة، وتم تحقيق استقلال السلطة القضائية عن الحكومة من خلال انشاء المجلس القضائي العالي (نصراوين، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم إجراء تعديلات على المادة رقم (١٢٧) من الدستور، حيث نص على أن الملك يقوم بتعيين قائد الجيش، ومدير المخابرات، وله حق نقلهما وقبول استقالتهما (مجلس الأمة، ٢٠١٤)، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذا التعديل هو لضمان عدم التعرض لمنازعات سياسية بين الملك ورئيس الوزراء في الحكومات البرلمانية التي قد تحدث نتيجة التعيين لهذين المنصبين (نصراوين، ٢٠١٦)

ولتلك التعديلات دور في الإصلاح الدستوري والتعزيز من الديمقراطية، والذي تهدف أيضاً إلى تطبيق الحكومات البرلمانية التي أخذت حيزاً كبيراً في الأوراق النقاشية للمك عبد الله الثاني بن الحسين؛ حيث عرض جلالة الملك نماذج عالمية عن تكوين الحكومات البرلمانية والتعدد السياسي، وأكد على أهمية دور الأحزاب السياسية في العمل البرلماني للسير على طريق الديمقراطية وتمكين الجميع من المشاركة السياسية والوصول الى المجلس النيابي، وجميع الأطياف السياسية والحزبية للمنافسة والوقوف على القضايا الوطنية التي تهمهم، وتهم جميع أطياف المجتمع الأردني (الورقة النقاشية الثانية للملك عبد الله الثاني، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع : قانون الانتخاب الأردني

مر الأردن في عدد من الأنظمة الانتخابية المختلفة منذ الإمارة إلى الآن، وبعد عام ١٩٨٩، فقد شهد الأردن تطورات في المجال السياسي، كعودة الحياة السياسية والحزبية، وقيام الانتخابات البرلمانية على قانون التصويت للقائمة. أما في عام ١٩٩٣، فقد صدر قانون انتخابي قائم على نظام الصوت الواحد للناخب الأردني، واستمر تفعيل هذا القانون حتى عام ٢٠١٠ (الخوالدة، ٢٠١٧).

وقد أدارت الهيئة المستقلة للانتخابات العملية الانتخابية في جميع مراحلها للمرة الاولى بعد تأسيسها، حيث تم تطبيق جميع المعايير الدولية واعتماد الممارسة الفضلى ومنع تكرار التصويت، وكان القانون الانتخابي يحتوي على صوت على المستوى المحلي لكل دائرة وصوت لكل قائمة على المستوى الوطني، حيث كانت أكثر نسبة في هذه الانتخابات في محافظة الكرك في لواء فقوع، ووصلت نسبة التصويت فيها (٩،٨٩ %) وهي الأعلى في المملكة مقارنة مع الدائرة الثانية في محافظة العاصمة، عمان حيث بلغت نسبة التصويت (٣٥،٣٧%) (مشاقبة والخلايلة، ٢٠١٦).

وبعد العديد من التعديلات التي طالت الدستور الأردني وقانون الأحزاب السياسية لسنة ٢٠١٥ عمل مجلس الأمة السابع عشر على اقتراح مشروع قانون انتخابي جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصدر قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، تحت مسمى قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٦، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥، في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٣٨٦)، على الصفحات (١٤٤٢-١٤٧١)، وقد نظَّم هذا القانون وتعديلاته ما يتصل بإدارة الانتخابات النيابية، وجداول الناخبين، والترشح لعضوية مجلس النواب الثامن عشر، وكيفية انتخاب أعضاء المجلس، وسائر الشؤون المتعلقة بالدعاية الانتخابية، والاقتراع، وجرائم الانتخاب (الهيئة المستقلة للانتخاب، ٢٠١٦)، ونص القانون على أن النظام الانتخابي هو نظام تفوز فيه القوائم بالمقاعد، بالاعتماد على حصتها المتحققة من أصوات المقترعين، كما ويتم منح المقاعد للمرشحين في تلك القائمة، بناءً على ما حصل عليه المرشح من أصوات وقد نصت المادة (ج/٩) من قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، على أنه:" يقوم الناخب يدلي صوته بقائمة واحدة من القوائم المرشحة أولاً، ثم يصوت لكل مرشح أو لعدد منهم ضمن القائمة (الهيئة المستقلة للانتخاب، ٢٠١٩A).

ومن التعديلات على هذا القانون أنه قد تم تخفيض عدد الأعضاء في مجلس النواب إلى (١٣٠) عضواً، وتم تخصيص (١٥) مقعداً للكوتا النسائية، والمرشحة الفائزة بمقعد الكوتا النسائية هي المرشحة التي حصلت على أعلى نسبة تصويت بين المرشحات في المحافظات ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة (محافظة البلقاء، ومأدبا، والمفرق، وجرش، وعجلون، والكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة، إلى دوائر البدو الثلاث)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وسع القانون الدائرة الانتخابية، حيث أصبحت المحافظة دائرة انتخابية واحدة، باستثناء محافظة إربد، وعمان، والزرقاء فقد تم تقسيمها إلى أكثر من دائرة انتخابي.

إضافة لذلك، فقد تبنى المشرع الأردني في هذا القانون مبدأ الاقتراع السري في الانتخاب، بحيث يتمكن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بحرية ودون خوف أو ترهب، حيث نصت المادة (٢٧) من ذات القانون على أنه:" يكون الانتخاب عاماً سرياً ومباشراً"، كما حددت المادة (٣٠) منه زمن عملية التصويت، بحيث يتم إجراء الاقتراع في وقت محدد للحفاظ على سلامة العملية الانتخابية، حيث نصت المادة المذكورة على أنه:" يبدأ الاقتراع في الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد لذلك وينتهي في الساعة السابعة من مساء اليوم ذاته، ويجوز بقرار من المجلس أو من يفوضه تمديد مدة الاقتراع في أي دائرة انتخابية لمدة لا تزيد على ساعتين إذا تبين وجود ضرورة لذلك".

ومما يميز هذا القانون مراعاته للانتشار الجغرافي، والديمغرافي للسكان في توزيعه لمقاعد الدوائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس : الهيئة المستقلة للانتخاب

تأسست الهيئة المستقلة للانتخاب عام ٢٠١١ كجهة مستقلة تعنى بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها دون تدخل أو تأثير من أي جهة، وتعد الهيئة إحدى ثمرات الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وتعبر عن استجابة المؤسسة الرسمية للمطالب الشعبية، وقد تأسست الهيئة بهدف ضمان إجراء انتخابات نيابية تتوافق مع المعايير الدولية، وبما يكفل إعادة ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ومخرجاتها، ومعالجة تراكمات الماضي السلبية والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات وخطواتٍ إصلاحية (الهيئة المستقلة للانتخاب، ٢٠١٩A).

وباشرت الهيئة عملها في شهر أيار من العام ٢٠١٢ وتمكنت خلال فترة قياسية من العمل على بناء هيكلها المؤسسي وتوفير ضمانات استدامته، والإعداد لإجراء انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر التي جرت مطلع العام ٢٠١٣ كأول انتخابات تديرها الهيئة بعد إنشائها (الهيئة المستقلة للانتخاب، ٢٠١٩A).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ساهم وجود عنصر مستقل للإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها على الحد من هيمنة السلطة التنفيذية في عملية إجراء الانتخابات، والتي تبدأ بتنظيم جداول الناخبين، ثم الإشراف على التصويت، ثم عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، والذي يساهم في التعزيز من الشفافية والمصداقية، والموضوعية في عملية إجراء الانتخابات التشريعية. وأشار نصراوين (٢٠١٣) إلى أن هذا التعديل قد يؤثر على درجة استقلالية القرار في الهيئة المستقلة، إذ إن الهيئة المستقلة لا تملك قرار الإشراف على الانتخابات البلدية من تلقاء نفسها، بل يتم تفويضها من قبل مجلس الوزراء للإشراف والإدارة على هذه الانتخابات.

وتعد الاستقلالية للهيئة من المبادئ الأساسية العامة لأي إدارة انتخابية، إذ إن أي إدارة انتخابية لا بد من أن تحرص على ضمان شرعيتها ومصداقية العمليات التي تقع على عاتقها، وتشمل استقلالية الإدارة الانتخابية عن السلطة التنفيذية، واستقلالية عملياتها في جميع مراحل العملية الانتخابية، بغض النظر عن شكل هذه الإدارة، بحيث لا تتأثر في قراراتها بالسلطة التنفيذية، وأو من قبل الأحزاب السياسية أو غيرها من الجهات المتعلقة بالانتخابات. كما وأن الدستور هو الذي يمنح الإدارة الانتخابية الاستقلالية الإدارية، من خلال إيجاد الإطار القانوني الذي يؤكد على تلك الاستقلالية (وول، وإليس، وأيوب، ودنداس، وروكامبي، وستينو، ٢٠٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ٢٠١٤، تم إجراء تعديلات دستورية المرتبطة بالهيئة المستقلة للانتخابات، حيث تم التوسع في اختصاصات الهيئة لتشمل إدارة الانتخابات البلدية والعامة، وما تكلفها به الحكومة من عمليات الإدارة والإشراف على أي انتخابات أخرى، والتأكد من تحقق مستويات مرتفعة من المصداقية، والشفافية والنزاهة، والحياد في العملية الانتخابية (خوالدة، ٢٠١٧).

كما وقد توسعت الهيئة المستقلة للانتخاب في أنشطتها؛ أذ اشتملت التعديلات على الدستور ومنحها إدارة الانتخابات النيابية والبلدية، وترتب على هذا التوسع في اختصاص الهيئة تعديلاً للتشريعات بما يتوافق مع المهام الجديدة، ويعد توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات واستقلالها؛ أمر وجده البعض فرصة لتعزيز ثقة المواطن في مقدرة الهيئة على إيجاد انتخابات نزيهة وتشجيع الأحزاب السياسية على خوض الانتخابات، إلا أنه يؤخذ على هذا التوسع في الاختصاص مايلي (نصراوين، ٢٠١٦):

١. أن نص القانون الدستوري كان عاماً، حيث أن الهيئة المستقلة للانتخابات مسؤولة عن إدارة الانتخابات والإشراف على أي انتخابات عامة وفق أحكام القانون، فتعد هذه العبارة غامضة، ولا يمكن معرفة ماهية وطبيعة تلك الانتخابات.
٢. بقاء حق قرار تكليف هيئة الانتخابات المستقلة بالإدارة والإشراف على الانتخابات لمجلس الوزراء، وبالتالي فقد تحقق تناقض في نص القانون، ولم يتم منح حق الاستقلالية الكاملة للهيئة في ممارسة أنشطتها، فالأصل أن تكون أنشطة الهيئة المستقلة للانتخابات مرتبطة بالدستور لا بقرار مجلس الوزراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. عدم وضوح الفرق بين مفهومي إدارة الانتخابات والإشراف على الانتخابات في النصوص الدستورية، وبالتالي، فإنه يجب توضيح الفرق بين مهمتي الإدارة والإشراف المنوطة للهيئة، وفي ذلك حماية للهيئة المستقلة من قرارات مجلس الوزراء حول اختصاصات وأنشطة الهيئة.

المبحث الثاني: المعايير الدولية للانتخابات

تشير المعايير الدولية للانتخابات إلى المعايير التي تم الاتفاق عليها للنظر في جودة الانتخابات، والأطر الانتخابية، وجميع الممارسات المتعلقة بالانتخابات، حيث تمكن هذه المعايير من تحديد نقاط القوة والضعف، وبيان أوجه القصور في إدارة العملية الانتخابية، وبالاستناد إلى هذه المعايير، يتم إضفاء الطابع الرسمي للعملية الانتخابية، ويضمن اتصافها بالعدالة، والشفافية، والنزاهة، والمصداقية، (European Union, ٢٠١٦).

وتستند العملية الانتخابية إلى المعايير التالية (بن جعفر، ٢٠٠٨):

١- **المادة (٢١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨:** وقد نصت على حق المشاركة في الحكم والشؤون العامة مع إشارة خاصة إلى دور الانتخاب في تأمين قاعدة لسلطة الحكم، وأشار نص هذه المادة إلى ما يلي (وول، وإليس، وأيوب، ودنداس، وروكامبي، وستينو، ٢٠٠٧):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده بصورة مباشرة، أو من خلال انتخاب ممثلين عنه يتم اختيارهم بحرية.
- لكل شخص نفس الحق في تقلد وظائف الأمة في البلاد.
- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويتم التعبير عن هذه الإرادة من خلال الانتخابات النزيهة والت تجري على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

٢- **المادة (٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٤٨:** وتضمنت المادة

ثلاثة شروط أساسية فيما يخص الحق بالمشاركة السياسية، وهي: إن الحق بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلد ما منوط بمواطني البلد المعني حصراً؛ ويتمتع المواطنون حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وبفرصة ممارسة هذا الحق، وكما يجوز أن يقيد حق المواطن في المشاركة لكن في هذه الحال؛ وضع الأسس والمعايير التي تمنح حق إدارة الشؤون العامة بعيداً عن التحيز لعرق أو لون أو جنس، أو لغة، أو دين، أو رأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

٣- **المادة (٢٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.**

٤- **إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام لعام ١٩٩٠.**

بالإضافة وجود معايير أخرى انبثقت من حق الفرد في المشاركة في الشؤون العامة، ومنها: إجراء الانتخابات وفق النصوص القانونية، أن يتم إجراء الانتخابات ضمن مبادئ الشفافية، والمساءلة، والانفتاح،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن يتم إقامة الانتخابات اشتمالها على تعدد المرشحين وانتمائهم لأحزاب سياسية مختلفة، بهدف عكس التنوع السياسي في الدولة، وتحقيق المنافسة العادلة والتكافؤ في فرصة الوصول إلى الموارد العامة، وتحقيق الاستقلالية والمحايدة في الرقابة على العملية الانتخابية (Goodwin-Gill,٢٠٠٦).

ومن المميزات المرتبطة باستخدام المعايير الدولية للانتخابات ما يلي (European Union, ٢٠١٦):

١. الحد من الانحياز إلى مرشح، أو حزب سياسي محدد، ومعالجة المشكلات المرتبطة بالانحياز، من خلال أسس متفق عليها دولياً.
٢. أن القواعد والضوابط المرتبطة بالانتخابات واضحة ومتعارف عليها، وهو ما يساعد الأطراف ذات العلاقة بالعملية الانتخابية من تطوير العملية الانتخابية، وبيان الآلية التي يتم من خلالها تقييم العملية الانتخابية.
٣. شمولية وواقعية النتائج المتحققة من العملية الانتخابية، والذي يحد من الموضوعية في النتائج، والتقليل من الحكم الخاطئ حول الأنشطة المرتبطة بالعملية الانتخابية.
٤. القبول العام لنتائج العملية الانتخابية، بالإضافة إلى انخفاض الشكوك حول نتائج الانتخابات، والتزوير، أو وجود تدخل أجنبي للتأثير في نتائج العملية الانتخابية.
٥. وضوح النتائج وإمكانية رجوع الهيئات المرتبطة بحقوق الإنسان إلى نتائج الانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصف عادة الانتخابات بأنها حرة ونزيهة عند استنادها على المعايير الدولية للانتخابات، وتنبثق معايير العمل الدولية للانتخابات من الحريات الأساسية والحقوق السياسية التي أرست القانون الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أحكامه (بن داود، ٢٠١١).

وثمة عناصر مهمة في عملية الانتخابات لم ترد في المواثيق الأساسية، غير أنها تعتبر بأمر الواقع، معايير دولية للانتخابات، حيث تعتبر هذه المعايير غير المنصوص عليها في قوانين، والتي تنبثق من وجوب إجراء انتخابات نزيهة يجري تحديدها انطلاقاً من مدى ضرورتها لضمان مصداقية العملية الانتخابية، كما يُمكن لهذه المعايير أن تقوم على الشروط المتعلقة بحق المشاركة في الشؤون العامة الوارد في التعليق رقم (٢٥) للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبناء عليه يجوز تحديد ستة مبادئ أساسية تعتبر معايير دولية للانتخابات، وهي (وول، وإليس، وأيوب، ودنداس، وروكامبي، وستينو، ٢٠٠٧):

١- تجري الانتخابات وفقاً للقانون.
٢- تجري الانتخابات بإطار من الشفافية والانفتاح وقابلية المساءلة.
٣- تقوم المنافسة بين مرشحين، وأن أطراف سياسية تعكس الآراء السياسية المختلفة في البلد.
٤- تكون المنافسة عادلة، وتؤمن تكافؤ الوصول إلى الموارد العامة.
٥- تحظى الهيئة الانتخابية بالتوعية حول الانتخابات وحقوقها الانتخابية.
٦- تجوز المراقبة المستقلة للانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبادئ التي تقوم عليها الانتخابات

أولاً: النزاهة

تشير النزاهة إلى كونها سلوك الأفراد والمنظمات الذي يتبع حكم القانون. وتعرف نوعين من النزاهة، أو انعدامها. النوع الأول يتعلق بإفراد يسيئون السلوك في منظمة سليمة. ويرجح أن يكون أساس هذا النوع من الفساد نقيصة خلقية، أو حاجة عاجلة لمبلغ مالي كبير، أو أحياناً الخوف الناشئ عن تهديد بالعنف البدني. أما النوع الثاني فيتعلق بمنظمة تسيء السلوك بشكل كبير، والأفراد الأسوياء هم الاستثناء النادر. هذا النوع من الفساد هو عادة انعكاس لبيئة ثقافية واجتماعية معينة. بيد أن انعدام النزاهة ممارسة يتورط فيها طرفان، الطرف المتلقي والطرف المقدِّم. فمكافحة الفساد إذاً تتطلب معالجة مع الطرفين، من جانب الجمارك، والقطاع الخاص (Alazzam, ٢٠٠٨).

ومن مؤشرات النزاهة الانتخابية ما يلي (Goodwin-Gill, ٢٠٠٦):

١. **النظام الانتخابي:** حيث إنه لا يوجد طريقة انتخابية محددة أو نظام سياسي واحد يتلاءم مع جميع الأنظمة في الدول ولكل شعوبها، حيث أنه لا ينبغي للجهود المبذولة تجاه الانتخابات الدورية أن تثير الشكوك حول سيادة الدولة، وفقاً لإرادة الشعب في اختيارها بحرية، ولها أن تطور أنظمتها بما يتفق مع أولوياتها، وأنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

٢. **تحديد وتقسيم الدائرة الانتخابية:** والهدف من تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديدها هو تلبية إرادة الشعب في تحقيق التمثيل النيابي، كما تبين ممارسة الدولة وتباينها بحسب عدد السكان، والجغرافيا، وتوزيع الموارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. **إدارة العملية الانتخابية:** وتعد عملية إدارة الانتخابات من أهم العوامل المؤثرة على نجاح العملية الانتخابية، وتتفاوت هذه الإدارة بين الدول ذات المستوى المرتفع من الديمقراطية، والدول ذات المستوى المنخفض من الديمقراطية، إذ إن الدول ذات المستوى المنخفض للديمقراطية تتميز بالانحياز لأحد المترشحين أو الأحزاب ذات الحضور السياسي القوي، بخلاف الدول ذات المستوى الديمقراطي المرتفع، وبالتالي، فإن درجة النزاهة للدول الديمقراطية أعلى.

٤. **حق التصويت:** وهو حق عام لجميع أفراد الشعب، يتم ضبطه ضمن قوانين وتشريعات الدستور(Goodwin-Gill, ٢٠٠٦). وقد تضمنت بنود نصوص قانون الهيئة المستقلة للانتخابات (٢٠١٦) الشروط والضوابط للعملية الانتخابية، وأكد على الشروط الواجب تحققها في المرشحين، والناخبين.

ثانياً: الشفافية

هي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن ضرورة اطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول، وحكومات، ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدولة بغية الحد من السياسات الغير معلنة(سياسات ما خلف الكواليس)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تتسم بالغموض، وعدم مشاركة الجمهور فيه بشكل واضح، لذا تعرف الشفافية على أنها آلية الكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، وترتبط الشفافية بحقوق الإنسان الأساسية، فمن حق المواطن أن يحصل على معلومات كافية وافية حول المعاملات والإجراءات المرتبطة بمصالحه (Mohsin, ٢٠١٥).

ثالثاً: الحياد

هو إحدى المفاهيم الواسعة التي يمكن استخدامها في عدة أنظمة ومجالات على مختلف طبيعتها، حيث يتميز بالمرونة الضرورية لتطابقه مع عدة مفاهيم أخرى وخاصة الإدارة العامة الملتزمة كع نضوج الفكر الشعبي باعتناقه دون شروط ولا أي اعتبار خارج عن قاعدة الديمقراطية المتجسدة عملياً على الحالات الاجتماعية، ويستخدم لفظ الحياد اصطلاحياً في عدة علوم بمدلول يتطابق وطبيعة العلم، فهو المعيار الضروري الذي يميز موضوعاً ما سواءً تعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية، أو الإنسانية (بو حفص، ٢٠٠٧).

يعد الحياد من المبادئ المهمة في العملية الانتخابية، إذ إنه يبدأ من مرحلة الإدارة والإشراف على تسجيل الناخبين والمرشحين، وإدارة العملية الانتخابية يوم الانتخاب، وعملية فرز الأصوات، والإعلان عن النتائج النهائية، بالإضافة إلى متابعة حصول الناخبين والمرشحين على حقوقهم، وما يقدمونهم من شكاوى، وتكتسب الإدارة التي تتولى الإشراف على العملية الانتخابية ثقة المواطنين في حال بعدها عن التصرفات التي تظهر تحيزها لطرف أو حزب سياسي محدد، أو تغليبها المصالح الحكومية على المصالح الخاصة (غازي، وأحمد، والحلفي، وربيع، ٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يعد من مظاهر حياد إدارة العملية الانتخابية، فإن الإدارة المشرفة على العملية الانتخابية تعمل وفق أنظمة الدستور وقوانينه، كما وتحترم مبدأ السيادة، ومبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأطراف المرتبطة بالعملية الانتخابية، فيتم التعامل مع الناخبين والمرشحين استناداً إلى القانون دون أي تمييز على أساس الدين، أو اللغة، أو العرق، أو الأصل، أو الوضع الاقتصادي، أو المكانة الاجتماعية (غازي، وأحمد، والحلفي، وربيع، ٢٠١٢).

ومن الناحية الهيكلية، يبرز الحياد للجهة المنظمة للانتخابات من خلال إدارة الانتخابات، وحجم السلطة الممنوحة لها، وطبيعة علاقة الجهة المنظمة بالسلطة التنفيذية والسلطة الفضائية، ومن الجانب الوظيفي، فإن الحياد يبرز في احترام الإدارة للقانون، وأداء ما عليه من التزامات وواجبات، بالإضافة إلى الالتزام بالأخلاق المرتبطة بالمهنة، كالحفاظ على البيانات والمعلومات، والنزاهة، وعدم استغلال النفوذ وأخذ الرشاوى (قرشي وميساوي، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل عرضاً للمنهج المستخدم في الدراسة، ولمجتمعها وعينتها، وطريقة التحقق من الصدق وثبات أداتها، والإجراءات التي تم اتباعها في تطبيق الدراسة، فضلاً عن المعالجات الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة والتوصل إلى نتائجها، وفيما يلي تفصيل لذلك.

منهجية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام المنهج الاحصائي والذي يهدف إلى تحليل وتقييم دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية ويحاول المنهج الاحصائي من خلال ادوات التحليل الاحصائي أن يُقارن ويُفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية،أما عينة الدراسة، فقد تكونت من (٢٠٠) موظفاً تم اختيارهم عشوائياً من مجتمع الدراسة، المكون من (٨٥٠) موظفا إداريا مما يحملون درجة البكالوريوس فأكثر .

والجدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الشخصية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	١٥٣	٧٦,٥	٢٠٠
	أنثى	٤٧	٢٣,٥	
العمر	٢٢ – ٣٠	٤١	٢٠	٢٠٠
	٣١ – ٤٠	٢٣	١١,٥	
	٤١ – ٥٠	٩٠	٤٥	
	٥١ – ٦٠	٤٦	٢٣	
المُؤهل العلمي	بكالوريوس	٨٧	٤٣,٥	٢٠٠
	ماجستير	٣٦	١٨	
	دكتوراه	٧٧	٣٨,٥	
عدد سنوات الخدمة	١ – ٥	٢٢	١١	٢٠٠
	٦ – ١٠	٣١	١٥,٥	
	١١ – ١٥	٤٣	٢١,٥	
	١٦ فأكثر	١٠٤	٥٢	

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين من الجدول رقم (١) أن غالبية أفراد عينة الدراسة تكونت من الذكور، وبنسبة ومئوية (٧٥,٥%)، بينما بلغ عدد الإناث (٤٧) بنسبة مئوية (٢٣,٥%). وكانت غالبية أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (٤١–٥٠) سنة، وبنسبة مئوية (٤٥%). وبالنسبة للتخصص، فقد كانت غالبية أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤهل العلمي (بكالوريوس)، وبنسبة (٤٣,٥%). وبلغت أعلى سنوات الخدمة للفترة (أكثر من ١٦ سنة) وبنسبة بلغت (٥٢%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء الاستبانة بالرجوع إلى الأدب النظري ذات العلاقة بالدراسة الحالية، والاستفادة من أدوات الدراسة المستخدمة في الدراسات السابقة مثل دراسة المسيعدين والمراشدة (٢٠١٧) ودراسة بلص (٢٠١٨). وبناءً على ما سبق، فقد تم تطوير أداة الدراسة على شكل استبانة تكونت من (٤٠) فقرة، موزعة على أربعة مجالات وفق مقياس ليكرت الخماسي كما في الملحق (١).

- المجال الأول: آراء **موظفي وزارة الداخلية نحو شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة الانتخابية**، واشتمل على (٨) فقرات
- المجال الثاني: **رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب**، واشتمل على (١١) فقرة.
- المجال الثالث: **دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية**، واشتمل على (١٠) فقرات.
- المجال الرابع: **دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية**، واشتمل على (١١) فقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق أداة الدراسة

لتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت وجامعة اليرموك من المتخصصين في مجال العلوم السياسية، البالغ عددهم (٣) محكمين، والمحلق (٢) يوضح أسماءهم ورتبهم العلمية وتخصصاتهم، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم وآرائهم حول درجة مطابقة محتويات الأداة وفقراتها للموضوع وتمثيلها بدرجة جيدة لكافة الجوانب والأبعاد المراد دراستها وفقاً لدرجة الأهمية والأخذ بما يرونه مناسباً من توجيهات ومقترحات وتعديلات، وتم الأخذ بنسبة (٨٠ %) من ملاحظات المحكمين بما يخدم ويحقق أهداف الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم حساب معامل الاتساق باستخدام اختبار كرونباخ ألفا على الفقرات باستخدام برنامج SPSS، كان معامل الثبات (٩٢,٦) والذي يعتبر مقبولاً لإجراء الدراسة كما في الجدول رقم (٢).

جدول (٢)

معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

الرقم	المجال	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
١	آراء موظفي وزارة الداخلية نحو شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة الانتخابية.	٠,٨٨
٢	رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخابات.	٠,٩٢
٣	دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية.	٠,٩٢
٤	دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية.	٠,٩٤
	المجال ككل	٠,٩٢

المصدر: من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول (٢) أن معاملات الثبات كرونباخ ألفا تراوحَ بينَ (٠,٨٨-٠,٩٤) وتعد هذه القيم مقبولة لإجراء الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الإحصائي

تم تحديد دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية النيابية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية، من خلال استجابة عينة الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم إعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة (٥) درجات، موافق (٤) درجات، محايد (٣) درجات، غير موافق (٢) درجتان، غير موافق بشدة (١) درجة واحدة).

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس (٥) - الحد الأدنى للمقياس (١)}}{\text{عدد الفئات المطلوبة (٣)}}$$

=١,٣٣

ومن ثم إضافة الجواب (١,٣٣) إلى نهاية كل فئة.

وعليه فقد تم استخدام المعيار الآتي لغرض تحديد دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية النيابية عام ٢٠١٦:

- من (١,٠٠-٢,٣٣) درجة منخفضة.
- من (٢,٣٤-٣,٦٧) درجة متوسطة.
- من (٣,٦٨ فأكثر) درجة مرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باتباع الإجراءات الآتية:

- تحديد مشكلة الدراسة وأسئلتها ومتغيراتها.
- مراجعة الأدب النظري المتعلق بالموضوع من حيث الدراسات والأدبيات ذات الصلة.
- تطوير أداة الدراسة.
- عرض أداة الدراسة على المحكمين ملحق (٢) وإعدادها بصورتها النهائية.
- الحصول على كتاب تسهيل المهمة.
- تم تصحيح الاستجابات وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة على أسئلة الدراسة. ووضع التوصيات المناسبة في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج.

المعالجات الإحصائية

تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي والتحليلي باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات إحصائياً. فللإجابة عن السؤال الأول والثاني تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتفسيراتها

النتائج المتعلقة بالمجال الأول

: شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة المستقلة للانتخاب.

للإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة المستقلة للانتخاب مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٥	١	أصنف أعضاء مجلس مفوضي الهيئة بأنهم شخصيات وطنية.	٢,٥٨	.٦٢	متوسطة
٣	٢	أشعر بالارتياح بعد تولي الهيئة المستقلة الإشراف على الانتخابات بدلا من وزارة الداخلية.	٢,٥٣	.٦٨	متوسطة
٢	٣	أعضاء مجلس مفوضي الهيئة أشخاص جديرين بالثقة والاحترام.	٢,٥٢	.٧٥	متوسطة
٨	٤	أعتقد أن رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة يقومون بعملهم على النحو الأمثل.	٢,٥١	.٥٧	متوسطة
٤	٥	غياب ممثلين عن الأحزاب السياسية في عضوية مجلس مفوضي الهيئة ينعكس إيجابا على تشكيل المجلس.	٢,٤٩	.٧٥	متوسطة
٧	٦	تبين السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة بأنهم يتمتعون بمصداقية عالية.	٢,٤٩	.٦٠	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١	٧	تمثيل مؤسسات المجتمع المدني سوف ينعكس بشكل رسمي في مجلس مفوضي الهيئة إيجابا على الهيئة.	٢,٤٥	.٨٧	متوسطة
		المجال ككل	٢,٥	٠,٦٠	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن المتوسطات الحسابية للفقرات مجال آراء موظفي وزارة الداخلية نحو شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة الانتخابية تراوحت ما بين (٢,٥٨ – ٢,٤٣)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٥) والتي نصت على "أصنف أعضاء مجلس مفوضي الهيئة بأنهم شخصيات وطنية"، بمتوسط حسابي (٢,٥٨)، وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦)، والتي نصت على "اعتقد أن رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة يقومون بعملهم على النحو الأمثل"، بمتوسط حسابي (٢,٤٣) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٢,٥٠) وبانحراف معياري (٠,٦٠)، بدرجة متوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج المتعلقة بالمجال الثاني

: رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب.

للإجابة عن هذا المجال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، والمبينة في الجدول رقم (٤).

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي.

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٨	١	نجحت الهيئة من خلال عملها في تعزيز سيادة حكم القانون واحترام الدستور	٢,٧١	.٧٢	متوسطة
٥	٢	يعرض موقع الهيئة الالكتروني أخبار ونتائج الانتخابات كاملة دون حذف أو تغيير	٢,٦٩	.٦٤	متوسطة
٧	٣	تمارس الهيئة في عملها أعلى درجات الشفافية والمسائلة من خلال إجراءات واضحة ومتاحة للجميع	٢,٦٦	.٦٨	متوسطة
٦	٤	تعمل على تحقيق العدالة والتزام الحياد من خلال مسيرتها بالإشراف على الانتخابات	٢,٦٠	.٦٧	متوسطة
٣	٥	تحرص الهيئة في عملها على تطبيق أعلى درجات النزاهة والشفافية	٢,٥٨	.٧٣	متوسطة
١٠	٦	تتمتع الهيئة في عملها بالاستقلالية التامة	٢,٥٨	.٧٣	متوسطة
٢	٧	تم تأسيس الهيئة بهدف إجراء انتخابات وفق المعايير الدولية	٢,٥٤	.٧٤	متوسطة
٤	٨	تسعى الهيئة في عملها إلى التطبيق السليم والعادل للتشريعات الناظمة للعملية	٢,٥٤	.٧٣	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩	٩	أثبتت الهيئة من خلال تطبيقها لرسالتها ورؤيتها أنها تمارس عملها بمهنية وبأعلى درجات الكفاءة والفعالية	٢,٥٤	.٧٤	متوسطة
١١	١٠	الاتجاه نحو رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب واضحة	٢,٥٤	.٧٣	متوسطة
١	١١	تأسيس الهيئة جاء كتعبير عن استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية بالإصلاح	٢,٤٦	.٥٧	متوسطة
		المجال ككل	٢,٥٨	٠,٦٧	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث.

يظهر من الجدول رقم (٤) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال " رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب " تراوحت ما بين (٢,٧١-٢,٤٦)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٨) ونصها "نجحت الهيئة من خلال عملها في تعزيز سيادة حكم القانون واحترام الدستور"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧١)، وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١)، والتي تنص: "تأسيس الهيئة جاء كتعبير عن استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية بالإصلاح"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٦) ودرجة تقييم متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٢,٥٨) والانحراف المعياري (٠,٦٧)، وبدرجة متوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج المتعلقة بالمجال الثالث

: دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية.

للإجابة عن هذا المجال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما يبين الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٨	١	دور الهيئة المستقلة للانتخاب كان له الدور الأمثل في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية	٢,٩٣	٠,٨٣	متوسطة
١٠	٢	نجحت الهيئة إلى حد كبير في الحد من ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات	٢,٨٨	٠,٨٦	متوسطة
٧	٣	ساعد تمتع الهيئة بالاستقلالية والحرية في اتخاذ القرار في قيامها بواجباتها على الوجه الأمثل	٢,٨٦	٠,٩٤	متوسطة
٩	٤	نجحت الهيئة في تعزيز ثقة الناخب والمرشح في العملية الانتخابية	٢,٨٠	٠,٨٢	متوسطة
٥	٥	أثمرت جهود الهيئة في انخفاض نسبة الأخطاء المرتكبة من قبل الناخبين والمرشحين أثناء العملية الانتخابية	٢,٧٩	٠,٨٦	متوسطة
٦	٦	نجحت الهيئة في تحقيق العدالة بين المرشحين من خلال تحديد سقف أعلى للإنفاق على الانتخابات	٢,٧٢	.٨١	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤	٧	تعتبر المعلومات والنتائج المعروضة على موقع الهيئة بخصوص العملية الانتخابية موثوقة	٢,٧١	٠,٧٦	متوسطة
٣	٨	طبقت الهيئة في عملها أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحياد	٢,٦٤	٠,٦٤	متوسطة
٢	٩	ساهمت الهيئة في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية من خلال حضور المراقبين المحليين والدوليين لكافة مراحل العملية الانتخابية	٢,٥٩	٠,٦٨	متوسطة
١	١٠	نجحت الهيئة في إجراء الانتخابات النيابية بطريقة منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة	٢,٥٤	٠,٦٥	متوسطة
المجال ككل			٢,٧٥	٠,٧٥	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث.

بالرجوع إلى الجدول رقم (٥)، تبين أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجال دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية، قد تراوحت ما بين (٢,٥٤– ٢,٩٣)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة رقم (٨) والتي نصت على "دور الهيئة المستقلة للانتخاب كان له الدور الأمثل في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية"، بمتوسط حسابي (٢,٩٣) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١)، ونصت على "نجحت الهيئة في إجراء الانتخابات النيابية بطريقة منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٤)، وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٢,٧٤) والانحراف المعياري (٠,٧٥٠)، بدرجة متوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج المتعلقة بالمجال الرابع

دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية.

للإجابة عن هذا المجال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، جدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجال دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.١٠	١	أثمرت جهود الهيئة عن زيادة وعي المواطن بعملية الإصلاح السياسي في البلاد	٣,٠٩	.٩٢٠	متوسطة
.١١	٢	الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب ساعد في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية	٣,٠٨	١,٠٣	متوسطة
.٩	٣	ساهمت جهود الهيئة في زيادة الوعي والمعرفة لدى المواطن بالقضايا السياسية والانتخابية	٢,٩٢	.٩٤	متوسطة
.١	٤	استخدمت الهيئة وسائل الإعلام المختلفة لتحفيز المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية	٢,٨٨	.٧٧	متوسطة
.٨	٥	ساهمت جهود الهيئة في تمكين المواطن من فهم مدى تأثير صوته في الانتخابات	٢,٨٥	١,٠٣	متوسطة
.٦	٦	ساعد موقع الهيئة الالكتروني في التعرف على الأحداث والتطورات المتعلقة بالانتخابات	٢,٧٣	.٩٦	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.٧	٧	نجحت الهيئة في تعزيز علاقاتها مع شركائها بالعملية الانتخابية سواء على المستوى المحلي	٢,٧٣	.٨٣	متوسطة
.٣	٨	نجحت الهيئة في توعية وتثقيف المواطن بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية	٢,٦٩	.٨٥	متوسطة
.٤	٩	أثمر الأداء المتميز للهيئة عن ارتفاع مستوى ثقة المواطنين في العملية الانتخابية	٢,٦٤	.٧٤	متوسطة
.٢	١٠	نجحت الهيئة في إعلام الناخبين بالمعلومات الأساسية التي تمكنهم من ممارسة حق الاقتراع	٢,٦١	.٧٩	متوسطة
.٥	١١	نجحت جهود الهيئة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً	٢,٥٧	.٨٦	متوسطة
		المجال ككل	٢,٨٠	٢,٦٥	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين من الجدول رقم (٦) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية تراوحت ما بين (٣,٠٩ - ٢,٥٧)، وجاءت الفقرة رقم (١٠) في المرتبة الأولى، ونصت على "أثمرت جهود الهيئة عن زيادة وعي المواطن بعملية الإصلاح السياسي في البلاد"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٩)، وبدرجة متوسطة، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) ونصها "نجحت جهود الهيئة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات ترشيحا واقتراعا"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٧)، وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٢,٨٠)، وبدرجة متوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: اختبار الفرضيات

تنص الفرضة الرئيسة على: لا يوجد دور ذات دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات بأبعادها (شخصية رئيس واعضاء هيئة المفوضية، النزاهة، الشفافية، والحياد)، في نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لشخصية رئيس وأعضاء لجنة المفوضية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

٢. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق النزاهة من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

٣. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الشفافية، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الحياد، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

عند اختبار هذه الفرضيات، تم تطبيق اختبار (One Sample T-test) لكل فرضية من الفرضيات الفرعية السابقة وكانت النتائج كالآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لشخصية رئيس وأعضاء لجنة المفوضية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥).

جدول (٧)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الأولى والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة الانتخابية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم التأثير	T	P.Value*
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لشخصية رئيس واعضاء لجنة المفوضية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥).	٢,٥٠	٠,٦٠١	٤,١٦	٥٨,٨٢	٠,٠٠٠

*مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

T المحسوبة = ٥٨,٨٢٧

مستوى الدلالة = ٥% = ٠,٠٥

P-Value = ٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معامل التأثير الموحد الملحوظ = (٤,١٦). يشير ذلك إلى أن حجم الفرق بين المتوسط ومتوسط المجتمع الاحصائي كبير.

تنص قاعدة القرار على وجوب رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من معامل التأثير، وإلا، فسوف يتم قبولها. ونظراً لأن (T) المحسوبة (٥٨,٨٢١) أكبر من قيمة معامل التأثير (٤,١٦)، وأن (P-Value < α)، فقد تم رفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لشخصية رئيس وأعضاء لجنة المفوضية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وهذا الدور إيجابي وهام بدلالة معامل الـــتأثير.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق النزاهة من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الثانية والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو تحقيق النزاهة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التأثير	T	P.Value*
لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق النزاهة من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).	٢,٥٨	٠,٦٧	٣,٨٥١	٥٤,٤٥٧	٠,٠٠٠

*مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

T المحسوبة = ٥٤,٤٥٧

مستوى الدلالة = ٥% = ٠,٠٥

P-Value = ٠,٠٠٠

معامل التأثير الموحد الملحوظ = (٣,٨٥١)، ويشير ذلك إلى أن حجم الفرق بين المتوسط ومتوسط المجتمع الإحصائي كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص قاعدة القرار على وجوب رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من معامل التأثير، وإلا، فسوف يتم قبولها. ونظراً لأن (T) المحسوبة (٥٤,٤٥١) أكبر من قيمة معامل التأثير (٣,٨٥١)، وأن (P-Value < α)، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق النزاهة من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وهذا الدور إيجابي وهام بدلالة معامل الـــتأثير.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الشفافية، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٩)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الفرعية الثالثة والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو تحقيق الشفافية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التأثير	T	P.Value*
لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الشفافية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)	٢,٧٥	٠,٧٥	٣,٦٦	٥١,٨٥	٠,٠٠

*مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين من الجدول السابق ما يلي:

T المحسوبة = ٥١,٨٥٤

مستوى الدلالة = ٥% = ٠,٠٥

P-Value = ٠,٠٠٠

معامل التأثير الموحد الملحوظ = (٣,٦٦١). يشير ذلك إلى أن حجم الفرق بين المتوسط ومتوسط المجتمع الاحصائي كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنص قاعدة القرار على وجوب رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من معامل التأثير، وإلا، فسوف يتم قبولها، وبناءً على أن (T) المحسوبة (٥١,٨٥٤) أكبر من قيمة معامل التأثير (٣,٦٦١)، وأن (P-Value < α)، فقد تم الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الشفافية من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وتعد هذه النتيجة إيجابية وهامة بدلالة معامل الـــتأثير.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور لهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الحياد، من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٠)

) على الفرضية الفرعية الثالثة والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو One Sample T-testنتائج تطبيق اختبار (
تحقيق الحياد

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التأثير	T	P.Value*
لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الحياد من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة (α≤٠,٠٥).	٢,٨٠	٢,٦٥	١,٠٥ ٧	١٤, ٩٤٢	٠,٠٠٠

*مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين من الجدول السابق النتائج التالية:

T المحسوبة = ١٤,٩٤٢

مستوى الدلالة = ٥% = ٠,٠٥

P-Value = ٠,٠٠٠

معامل التأثير الموحد الملحوظ = (١,٠٥٧)، ويشير ذلك إلى أن حجم الفرق بين المتوسط ومتوسط المجتمع الإحصائي كبير.

تنص قاعدة القرار على وجوب رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من معامل التأثير، وإلا، فسوف يتم قبولها. ونظراً لأن T المحسوبة (١٤,٩٤٢) أكبر من قيمة معامل التأثير (١,٠٥٧)، وأن (P-Value<α)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ لتحقيق الحياد من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥)، وهذا الدور إيجابي وهام بدلالة معامل الـــتأثير.

اختبار الفرضية الرئيسية: لا علاقة ذات دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات بأبعادها (شخصية رئيس واعضاء هيئة المفوضية، النزاهة، الشفافية، والحياد)، في نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١١)

المؤشرات الاحصائية

المتغيرات	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين	٢٠٠	٢,٥	٠,٦٠١	٠,٣٦١
النزاهة	٢٠٠	٢,٥٨	٠,٦٧٠	٠,٤٤٩
الشفافية	٢٠٠	٢,٧٥	٠,٧٥٠	٠,٥٦٣
الحياد	٢٠٠	٢,٨٠	٢,٦٥	٧,٠٢٣
المتوسط الحسابي للمتغيرات ككل	٢٠٠	٢,٦٦	١,١٧	٢,٠٩٩

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول (١٢) المتوسط والانحراف المعياري والتباين لمتغيرات الدراسة وفقًا للمستجيبين، وتشير هذه المؤشرات إلى عدم وجود تشتت كبير بين الإجابات، مما يجعل الدراسة أكثر دقة وتعميماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٢)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفرضية الرئيسية والذي يقيس آراء موظفي وزارة الداخلية نحو دور الهيئة المستقلة للانتخابات على نتائج الانتخابات عام ٢٠١٦

الفرضية الرئيسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التأثير	T	P.Value*
لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات بأبعادها (شخصية رئيس واعضاء هيئة المفوضية، النزاهة، الشفافية، والحياد)، في نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥).	٢,٦٦	١,١٧	٢,٢٧	٣٢,١٥٢	٠,٠٠٠

*مستوى الدلالة (α ≤ ٠,٠٥)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

T المحسوبة = ٣٢,١٥٢

مستوى الدلالة = ٥% = ٠,٠٥

P-Value = ٠,٠٠٠

معامل التأثير الموحد الملحوظ = (٢,٢١)، ويشير ذلك إلى أن حجم الفرق بين المتوسط ومتوسط المجتمع الإحصائي كبير.

وتنص قاعدة القرار على وجوب رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من معامل التأثير، وإلا، فسوف يتم قبولها. ونظراً لأن T المحسوبة (٣٢,١٥٢) أكبر من قيمة معامل التأثير (٢,٢١)، وأن (P-Value<α)، فإن الفرضية العدمية ترفض، وتُقبَل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للهيئة المستقلة للانتخابات بأبعادها (شخصية رئيس واعضاء هيئة المفوضية، النزاهة، الشفافية، والحياد)، في نتائج الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، وهذا الأثر إيجابي وهام بدلالة معامل الـــتأثير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

النتائج

بعد أن استعرض الباحث الأثر الذي يتحقق من دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية، فقد توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

١. هناك دور إيجابي في شخص وموظفي الهيئة المستقلة للانتخاب، وذلك من خلال آراء موظفي وزارة الداخلية الذين رأوا أن لموظفي الهيئة دور كبير في نجاح الانتخابات، وذلك من خلال الثقة التي يتمتعون بها، وغياب ممثلي الأحزاب السياسية عن عضوية مجلس مفوضي الهيئة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تشكيل المجلس، وذلك لعدم انحيازهم نحو توجهاتهم، كما أنهم شخصيات وطنية ويقومون بعملهم على النحو الأمثل ضمن القوانين والتشريعات.

٢. بعد احتجاجات الشارع، والمطالبة بالإصلاح السياسي في الأردن، استجاب النظام السياسي لهذه المطالب وتم تأسيس الهيئة كنوع من الإصلاح وفقاً لمتطلبات الشعب، وعلي، فقد تم تأسيس الهيئة بهدف إجراء انتخابات وفق المعايير الدولية، والتي جعلت الهيئة تقوم بتطبيق معايير النزاهة، والشفافية، والتطبيق السليم والعادل للتشريعات الناظمة للعملية الانتخابية، ويتم الاطلاع على نتائج الانتخابات من خلال موقع الهيئة الإلكتروني، والعمل على تحقيق العدالة، والتزام الحياد خلال الانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. تمارس الهيئة أعلى درجات الشفافية، وقد نجحت الهيئة من خلال عملها في تعزيز سيادة حكم القانون واحترام الدستور، وقد أثبتت الهيئة ممارستها لعملها بمهنية وكفاءة، كما وتتمتع الهيئة في عملها بالاستقلالية التامة، وحملها لرسالة واضحة.

٤. نجحت الهيئة في إجراء الانتخابات النيابية من خلال حيادها ونزاهتها، وساهمت الهيئة في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية، وأثمرت جهود الهيئة في انخفاض نسبة الأخطاء المرتكبة من قبل الناخبين والمرشحين، ونجحت في تحقيق العدالة بين المرشحين، وهي تتمتع بالاستقلالية والحرية في اتخاذ القرار ولها الدور الأمثل في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية وساهمت في تعزيز ثقة لدى المرشحين والناخبين وكان لها الدور في الحد من شراء الاصوات اثناء العملية الانتخابية.

٥. تستخدم الهيئة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لحث وتحفيز المواطنين في المشاركة في الانتخابات، وتقوم بإيصال وشرح المعلومات الاساسية لتوضيح حقوقهم في ممارسة الانتخابات، مما زاد من ثقة المواطنين في الهيئة، كما ان كان للهيئة دور كبير في مشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحه وناخبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

في ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

١- ضرورة أن تُبدي وسائل الاعلام اهتمامًا أكبر بدور الهيئة المستقلة للانتخاب

٢- أهمية نشر ثقافة سياسية هدفها زيادة درجة الوعي السياسي لدى الشباب بما يُحفزهم على مُمارسة حقوقهم السياسية والمُشاركة المُجتمعية الفاعلة .

٣- ضرورة قيام الهيئة المستقلة للانتخاب بلقاءات مع (الجامعات، والأحزاب، ومُنظمات المُجتمع المدني، ووزارة الشباب) لشرح وتوضيح ما قامت به الهيئة المستقلة للانتخاب من انجازات تنعكس ايجابا على المشاركه السياسية لدى المواطن، والمناقشة العلمية للقضايا المُثارة والوقوف على الأفكار الإيجابية للعملية الانتخابية ودور الهيئة فيها.

٤- تمكين الوسائل الاعلامية من تقديم برامج تتعلق بالوعي السياسي بكافة الامور التي تتعلق بالدولة عامة وتمكين الشباب سياسياً بشكل خاص.

٥- ضرورة ان تبدي الهئية المستقلة للانتخابات الاهتمام بالكوادر المساندة والتي يوعز لها بالقيام بعملية الاقتراع والفرز ومن خلال عقد دورات تدريبة والاستفاده ممن لهم خبرة بهذا المجال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع باللغة العربية

اشتيوي، موسى. (٢٠٠٧). نحو قانون انتخاب عصري. ورقة مقدمة لمؤتمر انتخابات ٢٠٠٧، مركز القدس للدراسات، عمان، الأردن.

الباز، داود. (٢٠٠٢). **حق المشاركة في الحياة السياسية.** القاهرة: دار النهضة العربية.

بن جعفر، مصطفى. (٢٠٠٨). **النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية.** بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

بن داود، براهيم. (٢٠١١). المعايير الدولية للنزاهة الانتخابية ومدى تحقق البناء الديمقراطي. **دفتر السياسة والقانون، عدد خاص**، ٣٣٨-٣٦٥.

بلص، هاشم. (٢٠١٨). **التنظيم القانوني بهيئة المستقلة في إدارة الانتخابات النيابية: دراسة تحليلية.** أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

ابن منظور، محمد. (١٩٩٤). **لسان العرب.** بيروت: دار صادر.

الحلو، ماجد راغب. (٢٠٠٤). **الاستفتاء الشعبي**، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

الخزاعلة، يوسف. (٢٠١٥). الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسية في الأردن ٢٠١٠-٢٠١٣. **مجلة المنارة،٢١(٣)**،١٨١-٢٢٠.

الخوالدة، صالح. (٢٠١٧). النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦ دراسة تحليلية. **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ٣**، ١٢٧-١٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السرحان، شهم.(٢٠١٧). **أثر قانون الانتخاب الأردني على السلوك التصويتي مجلس النواب الثامن عشر دراسة حالة.** رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

سعد، عبدو، ومقلد، علي، وإسماعيل، عصام. (٢٠٠٥). **النظم الانتخابية.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

شبكة النبأ المعلوماتية.(٢٠١٩). حق الترشيح للانتخابات. استرجع من: **https://m.annabaa.org/arabic/rights/١٣٥٩٤**، بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٦.

الشخابنة، رامي (٢٠١٨). **دستورية كوتا الأقليات في قانون الانتخاب الأردني رقم(٦) لسنة ٢٠١٦.** رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عبد الله، عبد الغني (١٩٩٠)، **أنظمة الانتخاب في مصر والعالم**، الإسكندرية: منشأة دار المعارف.

العبد الله، علي. (٢٠١٢). **الحق في الانتخاب.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عز الدين، قاسمي. (٢٠١٥). **الضمانات القانونية لحماية الحق في الانتخاب في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

علي، محمد فرغلي، محمد(١٩٩٨)، **نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه**، القاهرة: دار النهضة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غازي، رياض وأحمد، أيمن والحلفي، جاسم وربيع، زاهر. (٢٠١٢). **تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطي.** عمان: مؤسسة فريدريش ألبرت.

قرشي، خديجة وميساوي، حنان. (٢٠١٧). مبدأ حياد الإدارة العامة في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

كراسنة، ربى. (٢٠١٧). استحدثت المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب أوسع التعديلات التي طرأت على الدستور في ٢٠١١. جريدة الدستور. استرجع من:

http://www.albosala.com/News/Legislation/٢٠١٧/٧/١/%D٨٪A٣٪D٩٪٨٨٪D٨%B٣٪D٨٪B٩_%D٨٪AA%D٨٪B٩٪D٨٪AF%D٩٪٨A%D٩٪٨٤٪D٨٪A٧٪D٨٪AA_%D٨٪B٧٪D٨٪B١٪D٨٪A٣٪D٨٪AA_%D٨٪B٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٩_%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AF%D٨٪B٣٪D٨٪AA%D٩٪٨٨٪D٨٪B١_%D٩٪٨١٪D٩٪٨A_
٢٠١١، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١.

لعروسي، محمد. (٢٠١١). الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ **مجلة المستقبل–مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٣٩٣**، ١٢٢– ١٣٦.

ماضي، عبد الفتاح(٢٠٠٩). **مفهوم الانتخابات الديموقراطية.** في علي خليفة وآخرون، **الانتخابات الديموقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية.

مجلس النواب. (٢٠١٦). قانون الانتخاب. استرجع من:

http://www.representatives.jo/?q=ar/%D٨٪B٥٪D٩٪٨١٪D٨٪AD%D٨٪A٩/%D٩٪٨٢٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٦٪D٩٪٨٨٪D٩٪٨٦-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪٨ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة. (٢٠١٩). الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه. استرجع من: **http://parliament.jo/node/١٣٧** ، بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٢.

المسيعدين، يوسف والمراشدة، ماجد. (٢٠١٧). دور الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات في نزاهة العملية الانتخابية في الأردن. **مجلة العلوم الاجتماعية، ٤٥(١)**، ٢٠٧-٢٣١.

المشاقبة، أمين. (٢٠١٠). **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**. عمان: مطبعة السفير.

المشاقبة، أمين والخلايلة، هشام. (٢٠١٦). **الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن**. (ط.١). عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الاولى، عمان-الأردن.

نصراوين، ليث. (٢٠١٣). أثر التعديلات الدستورية لعام ٢٠١١ على السلطات العامة في الأردن، **دراسات-علوم الشريعة والقانون، ٤٠(١)**، ٢٢٣-٢٤٠.

نصراوين، ليث. (٢٠١٦). أثر التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٤ على النظام الدستوري الأردني، **دراسات-علوم الشريعة والقانون، ٤٣(١)**، ٥٢٧-٥٤٠.

الهيئة المستقلة للانتخابات. (٢٠١٦). التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦م. استرجع من:

https://iec.jo/ar/content/%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AA%D٩٪٨٢٪D٨%B١٪D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AA%D٩٪٨١٪D٨٪B٥٪D٩٪٨A%D٩٪٨٤٪D٩٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٥٪D٨٪AC%D٨٪B١٪D٩٪٨A%D٨٪A٧٪D٨٪AA-%D٨٪A٧٪D٩، بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهيئة المستقلة للانتخابات. (٢٠١٩A). نبذة عن الهيئة. استرجع من:- **https://iec.jo/ar/content/%D٩٪٨٦D٨٪A٨٪D٨٪B٠٪D٨٪A٩-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٩٪٨٧٪D٩٪٨A%D٨٪A٦٪D٨٪A٩** ، بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣.

الهيئة المستقلة للانتخابات. (٢٠١٩B). شروط الترشح. استرجع من: **https://www.iec.jo/ar/content/%D٨٪B٤٪D٨٪B١٪D٩٪٨٨٪D٨٪B٧-%D٨٪A٧٪D٩٪٨٤٪D٨٪AA%D٨٪B١٪D٨٪B٤٪D٨٪AD** ، بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٢.

وول، آلان وإليس، آندرو وأيوب، أيمن ودنداس، كارل وروكامبي، جورام وستينو، سارا. (٢٠٠٧). **أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.** السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، قانون رقم (٣٩ (لسنة ٢٠١٥) ،)قانون الأحزاب السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية

Alazzam, A., (٢٠٠٨). Political participation in Jordan: the impact of party and tribal loyalties since ١٩٨٩. Ph.D. Thesis , Durham University, UK.

Brac Institute of Governance and Development. (٢٠٠٨). Bangladesh election commission: Policy note. Retrieved From: **https://www.researchgate.net/publication/٣٢٢٩٢٤٣٢٦_BANGLADESH_ELECTION_COMMISSION_POLICY_NOTE**.

European Union. (٢٠١٦). Compendium of international standards for election.(٣rd ed.). Belgium: Albe De Coker.

Franz, M. (٢٠١٣). The federal election commission as regulator: the changing evaluations of advisory opinions. **UC Irvine Law Review,** ٣, ٧٣٥-٧٦٦.

Goodwin-Gill, G. (٢٠٠٦). **Free and fair elections: International law and practice**. Geneva: Inter-Parliamentary Union.

Huntington, S., Nelson, J.,(١٩٧٦) .**No Easy Choice : Political Participation In Developing Countries**. USA: Harvard University Press.

Lopez-Pintor, R. (٢٠٠٠). **Electoral management bodies as institutions of governance**. Bureau: United Nations Development Programme.

Mohsin, K., (٢٠١٥). The Role of Protesting Public Political Movement in Strengthening the Operation of Political Reform in Jordan (٢٠١١-٢٠١٤). International Journal of Humanities and Social Science,٥(٢), ٢-١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Mohsen, K., (٢٠١٥). Election under Jordanian Legal Electoral System: A Comparative Study (Jordan, Britain, Germany). **International Journal of Humanities and Social Science**, Centre for Promoting Ideas, U.S.A.

Shanton, K. (٢٠١٩). The state and local role in election administration: Duties and structures. **Congressional Research Service**. Retrieved From**: https://fas.org/sgp/crs/misc/R٤٥٥٤٩.pdf**.

Tsie, B., (٢٠٠٣). The role, functions and performance of Botswana's independent electoral commission. **Journal of African Elections,** ٢(١), ١٤٥-١٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (١)

الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

الاستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير بعنوان " **دور الهيئة المستقلة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية** " لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، ومن أجل تحقيق أهداف الدّراسة تمَّ تصميم هذه الاستبانة، وتتضمن استبانة لقياسدور الهيئة المستقلة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية .

لذا يرجو الباحث منكم التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة بعناية واهتمام، علماً بأن الإجابة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير

الباحث: بلال عاطف القاضي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلاً اكتب الإجابة الملائمة ، أو ضع إشارة (√) أمام البيانات التي تنطبق عليك :

البيانات الديمغرافية والمهنية

١. الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

٢. الحالة الاجتماعية : متزوج ☐ غير متزوج ☐

٣. العمر : من ٢٢ – ٣٠ ( ) ، ٣١ – ٤٠ ( )، ٤١-٥٠ ( )، ٥١-٦٠ ( )، ٦١- فأكثر ( ).

٤. المؤهل العلمي :

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥. عدد سنوات الخدمة : من ١ سنة الى ٥ سنوات ( ) ، من ٦الى ١٠ سنوات ( ) ، من١١ الى ١٦ سنوات ، من ١٦ سنة فأكثر ( ).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استبانة دور الهيئة المستقلة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: آراء موظفي وزارة الداخلية نحو شخصية رئيس وأعضاء مجلس المفوضين للهيئة الانتخابية						
١.	تمثيل مؤسسات المجتمع المدني سوف ينعكس بشكل رسمي في مجلس مفوضي الهيئة إيجابا على الهيئة					
٢.	أعضاء مجلس مفوضي الهيئة أشخاص جديرين بالثقة والاحترام.					
٣.	أشعر بالارتياح بعد تولي الهيئة المستقلة الإشراف على الانتخابات بدلا من وزارة الداخلية.					
٤.	غياب ممثلين عن الأحزاب السياسية في عضوية مجلس مفوضي الهيئة ينعكس إيجابا على تشكيل المجلس.					
٥.	أصنف أعضاء مجلس مفوضي الهيئة بأنهم شخصيات وطنية.					
٦.	أعتقد أن رئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة يقومون بعملهم على النحو الأمثل.					
٧.	تبين السيرة الذاتية لرئيس وأعضاء مجلس مفوضي الهيئة بأنهم يتمتعون بمصداقية عالية					
٨.	أعتقد بأن الخلفية التاريخية لرئيس الهيئة كأحد أعضاء المعارضة السياسية زاد من مصداقية الهيئة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الثاني: رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب						
٩.	تأسيس الهيئة جاء كتعبير عن استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية بالإصلاح.					
١٠.	تم تأسيس الهيئة بهدف إجراء انتخابات وفق المعايير الدولية.					
١١.	تحرص الهيئة في عملها على تطبيق أعلى درجات النزاهة والشفافية.					
١٢.	تسعى الهيئة في عملها إلى التطبيق السليم والعادل للتشريعات الناظمة للعملية.					
١٣.	يعرض موقع الهيئة الالكتروني أخبار ونتائج الانتخابات كاملة دون حذف أو تغيير.					
١٤.	تعمل الهيئة على تحقيق العدالة والتزام الحياد من خلال مسيرتها بالإشراف على الانتخابات.					
١٥.	تمارس الهيئة في عملها أعلى درجات الشفافية والمسائلة من خلال إجراءات واضحة ومتاحة للجميع.					
١٦.	نجحت الهيئة من خلال عملها في تعزيز سيادة حكم القانون واحترام الدستور.					
١٧.	أثبتت الهيئة من خلال تطبيقها لرسالتها ورؤيتها أنها تمارس عملها بمهنية وبأعلى درجات الكفاءة والفعالية.					
١٨.	تتمتع الهيئة في عملها بالاستقلالية التامة.					
١٩.	الاتجاه نحو رؤية ورسالة الهيئة المستقلة للانتخاب واضحة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال الثالث: دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية						
٢٠.	نجحت الهيئة في إجراء الانتخابات النيابية بطريقة منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة.					
٢١.	ساهمت الهيئة في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية من خلال حضور المراقبين المحليين والدوليين لكافة مراحل العملية الانتخابية.					
٢٢.	طبقت الهيئة في عملها أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحياد.					
٢٣.	تعتبر المعلومات والنتائج المعروضة على موقع الهيئة بخصوص العملية الانتخابية موثوقة.					
٢٤.	أثمرت جهود الهيئة في انخفاض نسبة الأخطاء المرتكبة من قبل الناخبين والمرشحين أثناء العملية الانتخابية.					
٢٥.	نجحت الهيئة في تحقيق العدالة بين المرشحين من خلال تحديد سقف أعلى للإنفاق على الانتخابات.					
٢٦.	ساعد تمتع الهيئة بالاستقلالية والحرية في اتخاذ القرار في قيامها بواجباتها على الوجه الأمثل.					
٢٧.	دور الهيئة المستقلة للانتخاب كان له الدور الأمثل في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨.	نجحت الهيئة في تعزيز ثقة الناخب والمرشح في العملية الانتخابية.					
٢٩.	نجحت الهيئة إلى حد كبير في الحد من ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات.					
٣٠.	نجحت الهيئة في إجراء الانتخابات النيابية بطريقة منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة.					
المجال الرابع: دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية						
٣١.	استخدمت الهيئة وسائل الإعلام المختلفة لتحفيز المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية					
٣٢.	نجحت الهيئة في إعلام الناخبين بالمعلومات الأساسية التي تمكنهم من ممارسة حق الاقتراع					
٣٣.	نجحت الهيئة في توعية وتثقيف المواطن بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية					
٣٤.	أثمر الأداء المتميز للهيئة عن ارتفاع مستوى ثقة المواطنين في العملية الانتخابية					
٣٥.	نجحت جهود الهيئة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات ترشيحا واقتراعا					
٣٦.	ساعد موقع الهيئة الالكتروني في التعرف على الأحداث والتطورات المتعلقة بالانتخابات					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٧.	نجحت الهيئة في تعزيز علاقاتها مع شركائها بالعملية الانتخابية سواء على المستوى المحلي					
٣٨.	ساهمت جهود الهيئة في تمكين المواطن من فهم مدى تأثير صوته في الانتخابات					
٣٩.	ساهمت جهود الهيئة في زيادة الوعي والمعرفة لدى المواطن بالقضايا السياسية والانتخابية					
٤٠.	أثمرت جهود الهيئة عن زيادة وعي المواطن بعملية الإصلاح السياسي في البلاد					
٤١.	الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب ساعد في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الرتبة	التخصص	الجامعة
١	صايل السرحان	أستاذ دكتور	علوم سياسية	جامعة آل البيت
٢	عبد الله العرقان	أستاذ دكتور	علوم سياسية	جامعة آل البيت
٣	وصفي الشرعة	أستاذ مشارك	علوم سياسية	جامعة اليرموك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٣)

كتاب تسهيل المهمة

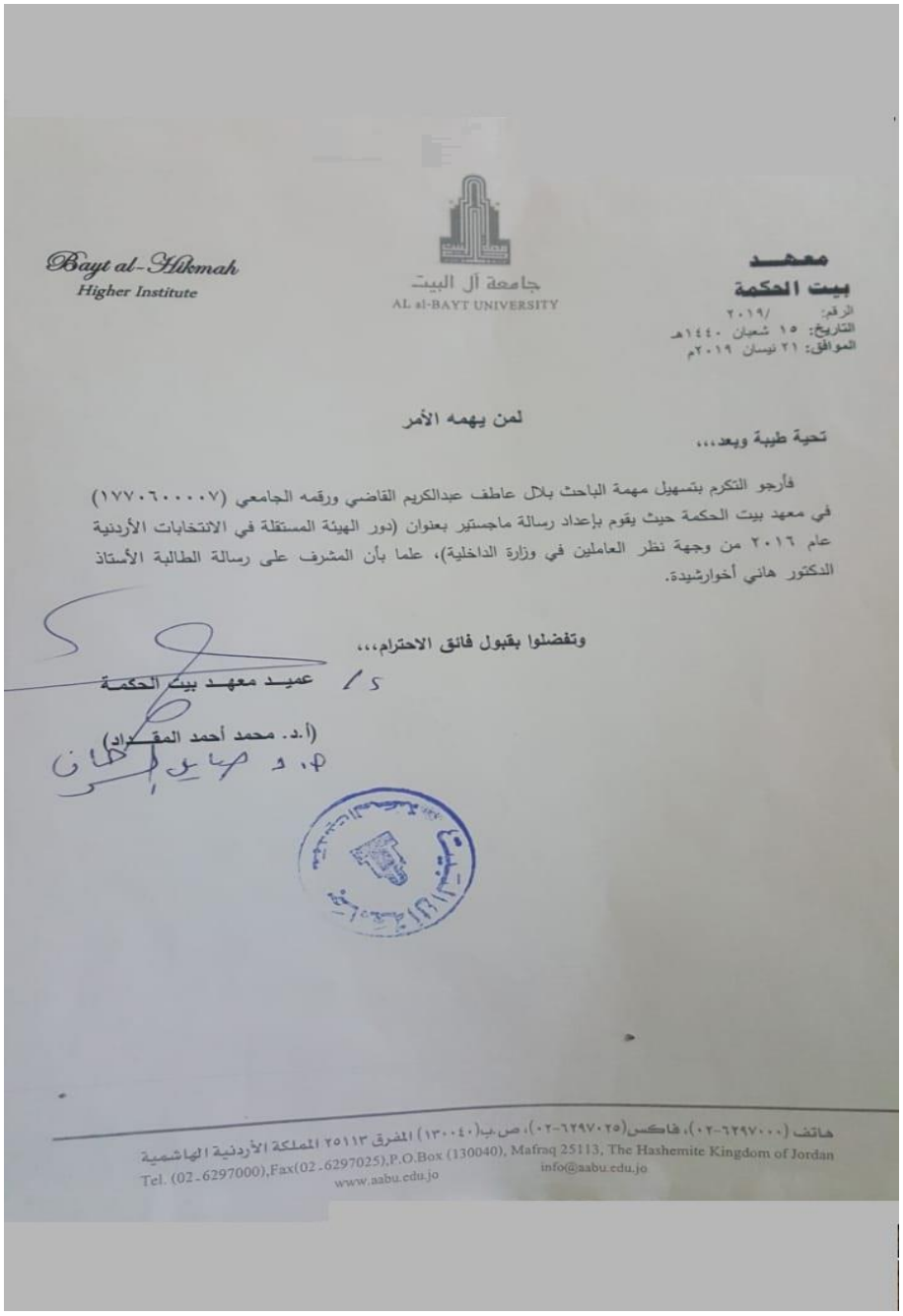

معهد
بيت الحكمة
الرقم: /٢٠١٩
التاريخ: ١٥ شعبان ١٤٤٠هـ
الموافق: ٢١ نيسان ٢٠١٩م

جامعة آل البيت
AL al-BAYT UNIVERSITY

Bayt al-Hikmah
Higher Institute

لمن يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو التكرم بتسهيل مهمة الباحث بلال عاطف عبدالكريم القاضي ورقمه الجامعي (١٧٧٠٦٠٠٠٠٧) في معهد بيت الحكمة حيث يقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان (دور الهيئة المستقلة في الانتخابات الأردنية عام ٢٠١٦ من وجهة نظر العاملين في وزارة الداخلية)، علما بأن المشرف على رسالة الطالبة الأستاذ الدكتور هاني أخوارشيدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عميد معهد بيت الحكمة

(أ.د. محمد أحمد المقداد)

هاتف (٠٢-٦٢٩٧٠٠٠)، فاكس(٠٢-٦٢٩٧٠٢٥)، ص.ب(١٣٠٠٤٠) المفرق ٢٥١١٣ المملكة الأردنية الهاشمية
Tel. (02-6297000),Fax(02-6297025),P.O.Box (130040), Mafraq 25113, The Hashemite Kingdom of Jordan
www.aabu.edu.jo info@aabu.edu.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The role of the Independent Commission in the Jordanian elections in ٢٠١٦ from the perspective of employees in the Ministry of Interior

Abstract

Prepared by: Bilal Atif Abdulkarim Al Qadi

Supervised by Prof. Dr. Hani Akho Archida

The study aimed to identify the role of the Independent Commission in the Jordanian elections in ٢٠١٦ from the perspective of employees in the Ministry of Interior, The sample of the study consisted of (٢٠٠) employees working at Jordanian Ministry of Interior selected randomly. To achieve the objective of the study, a descriptive survey analytical design was used as a questionnaire assessing the role of the Independent Commission in the Jordanian elections in ٢٠١٦ from the perspective of employees in the Ministry of Interior was developed. The result of the study indicated that the role of the Independent Commission in the Jordanian elections in ٢٠١٦ from the perspective of employees in the Ministry of Interior was positive. It was found that the Independent Electrical Commission greatly contributed in returning trust in the election process in Jordan as the mistakes committed in the election process decreased significantly. The results of the study showed that the Independent Electrical Commission was greatly concerned with conducting transparent and credible elections which greatly influence the democratic process.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

In light of the results, the study suggested some recommendations including that Commission organize meetings with universities, political parties, local community organizations to make them more aware of the commission; clarifying its rule and work mechanisms, in addition encouraging the participation in elections.

Key Words: the Independent Electrical Commission, Jordanian elections in ٢٠١٦, employees of the Ministry of Interior, Jordan.

www.manaraa.com